

Syrian Arab Republic

Ministry of Higher Education

Syrian Virtual University

الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

الجامعة الافتراضية السورية

دراسة أثر الهيكل التمويلي في الأداء المالي للمصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق الأوراق المالية

**A Study to define The Effect of Financial Structure on the Financial
Performance of Islamic Banks listed in Damascus Securities Exchange**

بحث مقدم لنيل درجة ماجستير إدارة الأعمال التخصصي MBA

إعداد الطالب

بسام حقي

الرقم الجامعي : bassam_66080

إشراف :

الدكتور غذوان العلي

الإهداء

إلى من سجدت له الخلائق إيماناً و تعبداً ، إلى الذي مدّني بالصحة والقوّة و العزم على مواصلة هذا العمل وإتمامه ، الله عزّ وجل .

إلى من ربياني في الصغر ، و زرعاً في نفسي قوة الإرادة و أعطاني بدون مقابل ، و علّمني صغيراً و رافقاني بدعائهما كبيراً ، " ربّ ارحمهما كما ربياني صغيراً " ، والديّ الحبيبين .

إلى رفيقة دربي و نبع الوفاء الذي لا ينضب ، زوجتي الغالية .

إلى فلذات كبدي و أزهار قلبي ، أولادي .

إلى من رافقوني مسيرة التربية و العلم و أحبوني بدون مقابل ، أحباب قلبي ، أختي و أخواني .

أهدي جهدي المتواضع و ثمرة عملي .

الباحث
بسام حقي

شكر و تقدير

يطيب لي عرفاناً بالجميل أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من وقف إلى جانبي خلال فترة بحثي ، و أخص بالذكر أستاذي الكريم المشرف على المشروع الدكتور غذوان العلي ، الذي قدم لي الدعم و التوجيه و الإرشاد حتى أبصر هذا العمل النور .

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء هيئة التدريس في برنامج ماجستير التأهيل و التخصص في إدارة الأعمال في الجامعة الافتراضية السورية .

و أتقدم بوافر التقدير و الامتنان للجنة المناقشة الأفاضل الذين شرفوني بمناقشة المشروع و على دورهم الكبير في إثرائه بملاحظاتهم و توجيهاتهم .

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم من قريب أو بعيد في هذه الدراسة سواء بالخبرة أو الإرشاد .
شكراً لهم جميعاً .

ملخص مشروع البحث

الطالب : بسام حقي

العنوان : دراسة أثر الهيكل التمويلي في الأداء المالي للمصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق

المالية

عام : 2016

الجامعة الافتراضية السورية

إشراف الدكتور : غذوان العلي

تهدف هذه الدراسة إلى فحص أثر الهيكل التمويلي في الأداء المالي للمصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية و المدرجة في سوق دمشق الأوراق المالية .

يتألف مجتمع الدراسة من المصارف الإسلامية العاملة في سورية ، و نظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة فقد تم الاعتماد على أسلوب الحصر الشامل ، و اعتمدت الدراسة على بيانات التقارير المالية للمصارف الإسلامية السورية للفترة من عام 2010 و لغاية عام 2014، حيث تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط من خلال برنامج SPSS بغاية اختبار فرضيات البحث و عرض و تحليل النتائج .

تم استخدام نسبة الملكية للأصول و نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول كمتغيرات مستقلة ممثلة للهيكل التمويلي ، بينما تم استخدام نسبة العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع ممثل للربحية و بالتالي للأداء المالي .

خلصت الدراسة إلى أن نسبة الملكية للأصول لها تأثير سلبي و ذو دلالة إحصائية على نسبة العائد على حقوق الملكية ، بينما نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول كان لها تأثير إيجابي و ذو دلالة إحصائية على نسبة العائد على حقوق الملكية .

أوصت الدراسة بجذب الودائع و تنميتها بسبب تأثيرها الإيجابي على الربحية في المصارف الإسلامية .

الكلمات المفتاحية : الهيكل التمويلي ، الأداء المالي للمصارف الإسلامية ، نسبة الملكية للأصول ، نسبة

الودائع إلى إجمالي الأصول ، نسبة العائد على حقوق الملكية .

محتويات مشروع التخرج

رقم الصفحة	الموضوع
	الفصل الأول : الإطار المنهجي للبحث
1	مقدمة
2	أولاً : أهمية البحث
3	ثانياً : الدراسات السابقة
10	ثالثاً : مشكلة البحث
11	رابعاً : أهداف البحث
11	خامساً : فرضيات البحث
11	سادساً : منهجية البحث
12	سابعاً : جمع البيانات و تحليلها
12	ثامناً : مجتمع البحث
12	تاسعاً : عينة البحث
13	الفصل الثاني : المصارف الإسلامية نشأتها - تعريفها - خصائصها - أهدافها - وظائفها
14	المبحث الأول : نشأة المصارف الإسلامية وتعريفها و أنواعها
14	أولاً : نشأة و تطور المصارف الإسلامية
16	ثانياً : تعريف المصارف الإسلامية
17	ثالثاً : أنواع المصارف الإسلامية
19	المبحث الثاني : خصائص وأهداف المصارف الإسلامية
19	أولاً : خصائص المصارف الإسلامية
20	ثانياً : أهداف المصارف الإسلامية
25	المبحث الثالث : وظائف المصارف الإسلامية
25	أولاً : الوظيفة الاستثمارية
26	ثانياً : الوظيفة المرتبطة بالخدمات المصرفية اللاربوية

27	ثالثاً: الوظيفة المرتبطة بنظام الإقراض اللاربيوي
27	رابعاً: الوظيفة الاجتماعية للمصارف الإسلامية
28	الفصل الثالث : مصادر الأموال واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية
29	المبحث الأول : مصادر الأموال (الهيكل التمويلي) في المصارف الإسلامية
29	أولاً : المصادر الداخلية
32	ثانياً : المصادر الخارجية
36	المبحث الثاني : استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية
37	أولاً : عقود المراجعة
39	ثانياً : عقود المشاركة
40	ثالثاً : عقود الاستصناع و الاستصناع الموازي
42	رابعاً : عقود السلم
43	خامساً : عقود المضاربة
45	الفصل الرابع : تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية
46	المبحث الأول : ماهية تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية
46	أولاً : مفهوم الأداء المالي و أهميته
47	ثانياً : مفهوم تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية و أهميته
49	المبحث الثاني : المعايير المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية
49	أولاً : معايير الأداء
51	ثانياً : أدوات قياس الأداء
53	ثالثاً : العلاقة بين الهيكل التمويلي و الأداء المالي للمصارف الإسلامية
55	الفصل الخامس : الدراسة التطبيقية للمصارف الإسلامية الثلاثة العاملة في سورية و المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية
56	المبحث الأول : الأنشطة المصرفية للبنوك الإسلامية العاملة في سورية

56	أولاً : لمحة عامة عن المصارف الإسلامية الثلاثة العاملة في سورية
58	ثانياً : الأنشطة المصرفية لبنك للمصارف الإسلامية الثلاثة العاملة في سورية
59	المبحث الثاني : الأداء المالي للبنوك الإسلامية العاملة في سورية واختبار الفرضيات
59	أولاً : البيانات المالية المدروسة وآلية التحليل
60	ثانياً : عرض البيانات المالية وتحليلها وتفسيرها (التحليل المالي)
68	ثالثاً : اختبار الفرضيات إحصائياً (التحليل الإحصائي)
76	رابعاً : النتائج و التوصيات
78	المراجع
85	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
1/5	تحليل حقوق الملكية للفترة من عام 2010 و لغاية عام 2014	62
2/5	تحليل إجمالي هيكل الودائع للفترة من عام 2010 و لغاية عام 2014	64
3/5	تحليل الربحية للفترة من عام 2010 و لغاية عام 2014	67

قائمة الملاحق

رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة
1	المتوسط الحسابي للنسب المالية المحددة بالدراسة للمصارف الإسلامية الثلاثة	85

الفصل الأول : الإطار المنهجي للبحث

يشمل الإطار المنهجي للبحث على :

أولاً : أهمية البحث .

ثانياً : الدراسات السابقة .

ثالثاً : مشكلة البحث .

رابعاً : أهداف البحث .

خامساً : فرضيات البحث .

سادساً : منهجية البحث .

سابعاً : جمع البيانات و تحليلها .

ثامناً : مجتمع البحث .

تاسعاً : عينة البحث .

مقدمة :

تلعب البنوك دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية، فهي أساس النظام الاقتصادي الحديث ولا يمكن تصور التجارة الدولية بمعزل عنها.

و تعتبر الأنظمة المصرفية من أهم اختراعات المجتمعات الحديثة ، وذلك للدور الأساسي الذي تلعبه بين المودعين الذين يشكلون جانب عرض الأموال في النظام المصرفي والمقترضين الذين يشكلون جانب الطلب على هذه الأموال .

و يمثل النظام المصرفي ميكانيكية هامة لجمع المدخرات وتحويلها إلى استثمارات إلى جانب عملها على جذب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها لتمويل المشاريع الأكثر كفاءة وإنتاجية وربحية .

ويبرز الدور الذي يقدمه الجهاز المصرفي في عملية التنمية الاقتصادية من خلال الائتمان الذي يقدمه لتمويل تكوين رأس المال، وهذا لن يتأتى إلا من خلال ظهور القدرة العالية للمصارف على خلق ائتمان يفوق ما لديها من احتياطات نقدية ورأس مال مدفوع ، وودائع متنوعة ناتجة عن ادّخار نقدي حالي أو ادّخارات من دخول سابقة، وتلك الودائع تتوجه نحو القروض، أي تُقدّم إلى أصحاب المشروعات على شكل قروض تمكنهم من تحقيق استثمارات تعمل على خلق توسع اقتصادي في كافة المجالات بما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

و شهد الربع الأخير من القرن العشرين ميلاد المصارف الإسلامية ، التي ظهرت إلى الواقع العملي تلبية لرغبة قطاع عريض من المسلمين الذين كان لديهم حرج شديد في التعامل مع المصارف التقليدية .

فالمصارف الإسلامية هي مؤسسات مصرفية تلتزم بجميع أعمالها بأحكام الشريعة الإسلامية ، وتتميز بأنها مصارف متعددة الوظائف فهي تؤدي دور المصارف التجارية والمصارف المتخصصة ، ولا تتعامل مع الائتمان إلا بحدود البيوع الشرعية التي تمارسها فهي ليست مقرضة أو مقترضة ، بل تقدم التمويل وفقاً لصيغ مشروعة إسلامياً كالمضاربة والمرابحة والمشاركة على أساس تحمل المخاطر والمشاركة في النتائج ربحاً وخسارةً، وتربطها بعمالها علاقة مشاركة ومرابحة ومتاجرة.

و بهذا فقد جاءت المصارف الإسلامية لتكوين أوعية اقتصادية جديدة مصاغة وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية

تقوم بدور الوساطة المالية سواء من خلال جذب الودائع وتنميتها ، أو من خلال استثمار الأموال بوساطة صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية، مساهمةً بذلك بصورة إيجابية وفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. هذا وإن وصف العمل المصرفي بأنه إسلامي لا يستقيم بمجرد ظهور ذلك في تسمية المصرف أو الشعار الذي يرفعه ورغبة مؤسسيه، بل لابد من الإفصاح قولاً والالتزام عملاً بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ولأجل ذلك لابد من توافر أجهزة وأدوات تكفل تحقيق هذا الالتزام، ويعتبر وجود هيئة رقابة شرعية أحد أهم الفروق الجوهرية بين المصارف الإسلامية والتقليدية، وهي تتألف من علماء شريعة وفقهاء يقومون على عمل هذه المؤسسات .

وقد اتسع نشاط المصارف الإسلامية خلال الفترة الماضية من حيث زيادة عددها، وانتشارها الجغرافي، وعدد المتعاملين معها، وحجم معاملاتها، حتى أصبح من الصعب تجاهل دورها في العالم الإسلامي وخارجه ، فقد خاضت عدداً من المصارف العالمية غمار تجربة المصارف الإسلامية بإنشاء فروع وأقسام خاصة لهذا النوع من الأعمال المصرفية .

و حيث أن الأداء المالي يعتبر من الضمانات الأساسية واللازمة لنمو واستمرار الشركات في كل القطاعات سواء الإنتاجية منها أو الخدمية مثل المؤسسات المصرفية التقليدية والإسلامية، فإنه لا بد من تقييم هذا الأداء من خلال تحليل القوائم المالية و دراسة النسب المالية المتعلقة بها.

و يشكل الهيكل التمويلي في القوائم المالية جانب المطالبات في الميزانية العمومية ، حيث يتضمن حقوق الملكية (التمويل الداخلي) و المطالبات طويلة الأجل (التمويل الخارجي) و المطالبات المتداولة .

وتسعى الشركات من خلال إدارة الهيكل التمويلي إلى تخفيض التكلفة وزيادة الأرباح ، حيث أن تمويل الشركات يتطلب الموازنة بين التمويل الداخلي و التمويل الخارجي ، فزيادة نسبة الرفع المالي إلى حد معين قد يحسن من الربحية و يزيد في نفس الوقت من المخاطرة و من أعباء الشركة .

أولاً : أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من خلال العمل على تحليل واقع وآلية عمل المصارف الإسلامية العاملة في

سورية و كيفية إدارتها لعملياتها وأنشطتها المستمدة من فقه المعاملات المالية ، وذلك من خلال جانبين :

- **الجانب النظري :** يتمثل باستعراض ما توصلت إليه نتائج الدراسات السابقة في تحليل أثر الهيكل التمويلي على الأداء المالي للشركات في القطاعات الإنتاجية والخدمية و المصرفية ، ومن ثم توضيح أهم الأعمال والأنشطة المصرفية الإسلامية المتعامل بها، والتي تنعكس بدورها على الأداء المالي للمصارف الإسلامية.
- **الجانب العملي :** إن تحليل أثر الهيكل التمويلي على الأداء المالي للمصارف الإسلامية يوفر معلومات مهمة للحكم على كفاءة الأداء في المصرف و تحليل أسباب الانحرافات في حال وجودها بالشكل الذي يعطي الإدارة صورة واضحة عن الخلل و أسبابه و آلية علاجه ، و بنفس الوقت فإنه يزود الجهات المستفيدة من التحليل و بشكل خاص إدارة المصرف و المصرف المركزي و المودعون و المساهمون و سوق الأوراق المالية و السلطة الضريبية بالإفصاحات اللازمة عن أهم وسائل التمويل، و يوفر للعملاء مؤشر لضمان مدخراتهم وكيفية نموها ، و بذلك فإنه يساهم في زيادة منافسة المصارف الإسلامية للمصارف التقليدية .

ثانياً : الدراسات السابقة

حظي تقييم الأداء المالي للشركات على اهتمام العديد من الباحثين ، و قد عمدت دراسات سابقة تم إعدادها من قبل العديد من الجامعات و المراكز البحثية إلى تحليل و دراسة أثر الهيكل التمويلي على الأداء المالي للشركات ، و من هذه الدراسات :

- دراسة هدفت إلى فحص " تأثير هيكل رأس المال على أداء الشركات الصناعية المسجلة في سيريلانكا"¹، أجريت من قبل الباحثين (Kajananthan R, Nimalthasan P (2013) و قامت على عينة من 25 شركة تصنيعية في سيريلانكا باستخدام البيانات المتوفرة عن الفترة من عام 2008 و لغاية عام 2012 .

¹ Kajananthan R, Nimalthasan P .(2013) " Capital Structure and Its Impact on Firm Performance:

A Study on Sri Lankan Listed Manufacturing Companies "

Merit Research Journal of Business and Management ,Vol. 1(2) pp 37- 44

حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة بأن كل من مجمل الربح و صافي الربح و العائد على حقوق الملكية و العائد على الأصول مرتبطة بشكل كاف مع نسبة الدين إلى إجمالي الأصول كمقاييس لهيكل رأس المال ، و أن هيكل رأس المال له أثر هام على مجمل الربح و على العائد على حقوق الملكية .

● **دراسة هدفت إلى فحص " أثر الهيكل التمويلي على الأداء المالي للمصارف التقليدية والإسلامية**

في كينيا "1 ، أجريت من قبل الباحث (2013) ANN N. NG'ANG'A ، حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة بأن جميع متغيرات الهيكل التمويلي في البنوك التقليدية لها أثر على الأداء المالي بينما في البنوك الإسلامية فإن الأصول فقط لها علاقة بالأداء المالي ، حيث أن البنوك الإسلامية لا يوجد لديها نسبة الدين إلى حقوق الملكية ضمن هيكلها التمويلي على خلاف البنوك التقليدية .

● **دراسة "أثر هيكل رأس المال على أداء البنوك " 2** ، أجريت هذه الدراسة من قبل

الباحثين (2014) Mujahid ,M.- Zuberi,M. - Rafiq,M. - Sameen, S. - Shakoor, M ، حيث هدفت إلى فحص أثر هيكل رأس المال على أداء البنوك ، و وسعت نطاق البحث التجريبي على مكونات هيكل رأس المال ليشمل قطاع البنوك العاملة ضمن باكستان وفي بلد أجنبي .
تم قياس الأداء بنسبة العائد على الأصول ، و العائد على حقوق الملكية و ربح السهم .

و تضمنت محددات هيكل رأس المال على : نسبة الديون طويلة الأجل إلى رأس المال و الديون قصيرة

¹ ANN N. NG'ANG'A . (2013) " THE EFFECT OF FINANCIAL STRUCTURE ON THE FINANCIAL PERFORMANCE OF CONVENTIONAL AND ISLAMIC BANKS IN KENYA."
A RESEARCH PROJECT SUBMITTED IN PARTIAL FULFILLMENT OF THE REQUIREMENTS FOR THE AWARD OF THE DEGREE OF MASTER IN BUSINESS ADMINISTRATION, UNIVERSITY OF NAIROBI.

² Mujahid ,M.- Zuberi,M. - Rafiq,M. - Sameen, S. - Shakoor, M. (2014) " Impact of Capital Structure on Banking Performance"

Research Journal of Finance and Accounting, www.iiste.org, (Online)Vol.5, No.19, P 99

ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847

الأجل إلى رأس المال و إجمالي الديون إلى رأس المال .

أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود أثر إيجابي للعلاقة بين مكونات هيكل رأس المال و أداء البنوك .

• **دراسة هدفت إلى اختبار "أثر هيكل رأس المال على الأداء المالي في شركات الإنشاءات الهندية" ¹ ،**

حيث فحص الباحثين (Gupta, Naresh Kumar- Gupta, Himani (2014) بموجب هذه الدراسة هيكل رأس المال لعينة مختارة من شركات الإنشاءات الهندية للفترة من عام 2009 و لغاية عام 2013 و قد تم التأكيد على وجود أثر لهيكل رأس المال على الأداء المالي لشركات الإنشاءات الهندية المدرجة ضمن سوق بومباي للأوراق المالية ، حيث تم الحصول على البيانات من مصادر ثانوية وهي التقارير المالية السنوية للشركات المختارة كعينة ، و تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد و الارتباط لتحليل البيانات .

المتغيرات المستقلة كانت : نسبة الدين إلى حقوق الملكية ، نسبة الدين إلى الأصول .

المتغيرات التابعة كانت : هامش الربح الإجمالي ، هامش الربح الصافي ، العائد على رأس المال العامل ، العائد على الأصول ، العائد على حقوق الملكية .

أظهرت نتائج الدراسة بأن هناك علاقة أثر إيجابي بين هيكل رأس المال و الأداء المالي للشركات المختارة.

• **دراسة هدفت إلى اختبار " العلاقة بين هيكل رأس المال و الأداء في بنوك دول الخليج ، دراسة**

مقارنة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية " ² ، أجريت هذه الدراسة من قبل

¹ Gupta, Naresh Kumar- Gupta, Himani. (2014) " IMPACT OF CAPITAL STRUCTURE ON FINANCIAL PERFORMANCE IN INDIAN CONSTRUCTION COMPANIES "

International Journal of Economics, Commerce and Management ,United Kingdom Vol. II, Issue 5, P1

<http://ijecm.co.uk/> ISSN 2348 0386

² Meero, A .(2015) " The Relationship between Capital Structure and Performance in Gulf Countries

Banks : A Comparative Study between Islamic Banks and Conventional Banks "

International Journal of Economics and Finance; Vol. 7, No. 12,P 140

ISSN 1916-971X E-ISSN 1916-9728 , Published by Canadian Centre of Science and Education.

الباحث (2015) Meero, A على عينة مكونة من 16 بنكاً خليجياً (8 بنوك تقليدية و 8 بنوك إسلامية) للفترة من عام 2005 و لغاية عام 2014 ، و تم اعتماد العائد على حقوق الملكية و العائد على الأصول كمقاييس للأداء .

أما نسبة إجمالي الدين إلى إجمالي الأصول ، و نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول ، و نسبة الدين إلى حقوق الملكية فقد تم اعتمادها كمقاييس لهيكل رأس المال .

حجم البنك تم اعتباره كمتغير تابع لتحديد علاقته بأداء البنك ، و قد تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج SPSS .

أظهرت نتائج الدراسة تماثل هيكل رأس المال للبنوك الإسلامية و البنوك التقليدية في منطقة الخليج ، و بأن العائد على الأصول كمقياس للأداء له علاقة أثر عكسي في درجة الرافعة المالية و علاقة أثر إيجابي مع نسبة حقوق الملكية إلى الأصول.

كما أن حجم البنك يرتبط بعلاقة أثر إيجابي مع معدل العائد على الأصول و معدل العائد على حقوق الملكية كمقاييس للأداء في البنوك الإسلامية و التقليدية .

- دراسة عن " أثر هيكل رأس المال على الربحية ، دليل من الولايات المتحدة الأمريكية " ¹ ، أجريت هذه الدراسة من قبل الباحثين (2011) Gill, Amarjit; Biger, Nahum; Mathur, Neil ، حيث هدفت إلى فحص أثر هيكل رأس المال على الربحية لشركات الخدمات و التصنيع الأمريكية . عينة الدراسة كانت عبارة عن 272 شركة أمريكية مدرجة في سوق نيويورك للأوراق المالية لفترة ثلاث سنوات من عام 2005 و لغاية 2007 . تم استخدام تحليلي الارتباط و الانحدار لاستنتاج الدالات المتعلقة بالربحية (و التي تم قياسها بالعائد على حقوق الملكية) مع مقاييس هيكل رأس المال .

¹ Gill, Amarjit; Biger, Nahum; Mathur, Neil . (2011) " The Effect of Capital Structure on Profitability:

Evidence from the United States " , International Journal of Management, Vol. 28 Issue 4, p3

أظهرت نتائج البحث التجريبي على شركات الخدمة علاقة ذات أثر إيجابي بين الربحية من جهة و نسبة الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول ، و نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول من جهة أخرى . أما في شركات التصنيع فقد أظهرت النتائج علاقة ذات أثر إيجابي بين الربحية و نسبة الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول ، و نسبة إجمالي الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول ، و نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول.

- دراسة عن " أثر هيكل رأس المال على أداء البنوك الإسلامية " ¹ ، أجريت هذه الدراسة من قبل الباحثين (2014) SUBHI RAJHA, K. & ABDEL FATTAH ALSLEHAT, Z. ، و هدفت الدراسة إلى قياس أثر هيكل رأس المال على أداء البنوك الإسلامية العاملة في الأردن من خلال استخدام نموذج الانحدار المتعدد .

عينة الدراسة كانت بنك الأردن الإسلامي و البنك الدولي العربي الإسلامي ، و قد تم الاعتماد على القوائم المالية السنوية للبنكين للأعوام من 1998 و لغاية 2012.

المتغيرات المستقلة كانت : نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول ، نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ، مؤشر نسبة التركيز Herfindahl-Hirschman Index .

المتغير التابع : هو أداء البنوك ، و قد تم قياسه باستخدام المقياس Tobin Q.

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول على أداء البنوك الإسلامية ، و لا يوجد أي أثر لنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول على أداء البنوك الإسلامية في الأردن .

¹ SUBHI RAJHA, K. & ABDEL FATTAH ALSLEHAT, Z. (2014) " The Effect of capital structure on the performance of Islamic banks " , INTERDISCIPLINARY JOURNAL OF CONTEMPORARY RESEARCH IN BUSINESS , Institute of Interdisciplinary Business Research 144 ,VOL 5, NO 9, P 144

- دراسة عن " العلاقة بين هيكل رأس المال و الأداء في البنوك الإسلامية " ¹ ، أجريت هذه الدراسة من قبل الباحثين (2014) AlKayed; L. , Zain; S , Duasa; J. ، و هدفت هذه الدراسة إلى فحص أثر هيكل رأس المال على أداء البنوك الإسلامية، و ذلك لتوفير مرجع للمدراء الماليين لرفع تمويل رأس المال، حيث أن البنوك الإسلامية كعنصر جديد في الأسواق تواجه حالة كسب منافع في مجالات معينة مقابل خسائر في مجالات أخرى .
- بإمكان البنوك الإسلامية أن تستخدم نسب عالية لرأس المال و التي بدورها ستزيد من درجة الأمان فيها و تخفّض من العائد المطلوب من قبل المستثمرين ، أو أن تعتمد على الودائع و السندات ذات الصيغ الإسلامية و التي تعتبر مصادر أقل كلفة من تمويل رأس المال بسبب الحسم على مطرحها الضريبي .
- يجب على إدارة البنك الإسلامي أن تحدد و بدقة المزيج المناسب من الدين و حقوق الملكية ، أي هيكل رأس المال و ذلك لتعظيم قيمة البنك .
- باستخدام عينة مؤلفة من 85 بنك إسلامي متواجدة في 19 بلداً ، استخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين لفحص محددات أداء البنوك الإسلامية بغاية ضبط العلاقة السببية العكسية من الأداء باتجاه هيكل رأس المال .
- أظهرت نتائج الدراسة بأنه بعد ضبط العوامل البيئية للاقتصاد الكلي و هيكلية السوق المالي و نظام الضرائب فقد كان أداء البنوك الإسلامية ممثلاً بالربحية مستجيباً بشكل إيجابي للزيادة في حقوق الملكية.
- أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية: دراسة تحليلية ² - أجريت هذه الدراسة من قبل الباحثين : الحمدان ، القضاة (2013) .

¹ AlKayed; L. , Zain; S , Duasa; J. (2014) , " The relationship between capital structure and performance of Islamic Banks " , Journal of Islamic Accounting and Business Research, Vol. 5 Iss: 2, pp.158 - 181, Emerald Group Publishing Limited.

² د. الحمدان ، ناصر - د. القضاة ، علي . (2013) ، مجلة المنارة للبحوث و الدراسات العلمية ، العدد 4 ، المجلد 19 ، ص 159

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية وعددها (13) مصرفاً للفترة الزمنية 1991-2010.

واستخدمت هذه الدراسة تحليل البيانات الجدولية (Panel data) باستخدام نماذج التأثيرات الثابتة والعشوائية وطريقة المربعات الصغرى العامة (GLS) لاختبار فرضيات الدراسة. وقد أظهرت النتائج أن هيكل رأس المال مقيساً بنسبة المطلوبات إلى الموجودات له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على أداء المصارف الأردنية مقيساً بالعائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، ونصيب السهم من الأرباح الصافية. وأما نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات فقد أظهرت النتائج بأن لها تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على العائد على الموجودات، وتأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على كل من نصيب السهم من الأرباح الصافية والعائد على حقوق الملكية، بينما حجم المصرف كان له تأثير موجب وذو دلالة إحصائية على أداء المصارف الأردنية.

● إدارة الموجودات / المطلوبات لدى المصارف التقليدية و المصارف الإسلامية دراسة تحليلية تطبيقية

مقارنة¹ - شيخ عثمان ، عمر محمد فهد (2009).

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم إدارة الموجودات/المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، وتقييم عوامل السيولة والربحية و المخاطر لدى إدارة المصارف للموجودات والمطلوبات. الدراسة شملت تسع سنوات من عام 2000 حتى 2008، وقد تم جمع بيانات الدراسة اعتماداً على المصادر الثانوية، بتحليل القوائم المالية لهذه المصارف. وتم تحليل البيانات باستخدام أسلوب التحليل الوصفي، وتحليل معاملات الارتباط والانحدار الخطي البسيط، لتحليل عوامل الربحية والسيولة والمخاطر عند إدارة الموجودات والمطلوبات لدى هذه المصارف، وتحليل ارتباط Canonical لدراسة قوة العلاقة بين الموجودات والمطلوبات كمجموعات .

¹ شيخ عثمان ، عمر محمد فهد . (2009) " إدارة الموجودات / المطلوبات لدى المصارف التقليدية و المصارف الإسلامية - دراسة تحليلية

تطبيقية مقارنة " ، أطروحة دكتوراه ، سورية ، دمشق ، جامعة دمشق ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية ، ص 9 .

بالدراسة تبين وجود علاقة ارتباط قوية بين الموجودات والمطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية وقيام المصارف التقليدية بتنويع استثمار ودائعها بعمليات التمويل قصير الأجل والتمويل طويل الأجل، وقيام المصارف الإسلامية باستثمار ودائعها بعمليات التمويل قصير الأجل دون إعطاء أهمية لعمليات التمويل طويل الأجل، وكان العائد على حقوق المساهمين متقارباً بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، كما كانت درجة المخاطر لدى المصارف الإسلامية ضعف درجتها لدى المصارف التقليدية، إضافة إلى قيام المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية بالاحتفاظ بنسب متساوية من السيولة النقدية نسبة لحجم الودائع لديها.

خلاصة الدراسات السابقة

بعد أن تم استعراض الدراسات والأبحاث السابقة التي تبحث في أثر هيكل التمويل على الأداء المالي للشركات عموماً والمصارف خصوصاً، فإننا نلاحظ أن أغلب الدراسات تحدثت عن علاقة أثر إيجابي بين هيكل التمويل و الأداء المالي للشركات و المصارف موضوع الدراسة و ذلك من خلال قياس هذا الأثر بالنسب المالية و طرق التحليل الإحصائي .

و يعدّ هذا البحث مكملاً لما جاءت به الدراسات السابقة ، من خلال الدراسة التطبيقية لأثر الهيكل التمويلي للمصارف الإسلامية العاملة في سورية على أدائها المالي .

ثالثاً : مشكلة البحث

بناءً على ما تقدم من الدراسات السابقة ، و حيث أن جميع المؤسسات المالية و المصرفية و منها الإسلامية تسعى إلى تحقيق عوائد مجزية على أنشطتها و عملياتها التي تقوم بها و ذلك من خلال تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة و الاستخدامات المتصلة بها ، وبما أن تقييم الأداء المالي يعتبر من الضمانات الأساسية واللازمة لنمو واستمرار المصارف عامةً والإسلامية خاصةً، فإن مشكلة البحث تتمثل في التساؤل التالي :

هل يؤثر هيكل التمويل للمصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية على أدائها المالي ؟
من هذا التساؤل الرئيسي يمكن أن نحدد التساؤلين الفرعيين التاليين :

❖ هل يؤثر الاعتماد على الودائع في الأداء المالي للمصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ؟

❖ هل يؤثر الاعتماد على حقوق الملكية في الأداء المالي للمصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ؟

رابعاً : أهداف البحث

يكمن هدف البحث في تحديد أثر الهيكل التمويلي في الأداء المالي للمصارف الإسلامية العاملة في سورية و المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية .

خامساً : فرضيات البحث

إن الفرضية الرئيسية للبحث يمكن صياغتها على الشكل التالي :

يؤثر هيكل التمويل للمصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية على أدائها المالي
و من هذه الفرضية الرئيسية يمكن تحديد الفرضيتين الفرعيتين التاليتين :

❖ يؤثر الاعتماد على الودائع في الأداء المالي للمصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية .

❖ يؤثر الاعتماد على حقوق الملكية في الأداء المالي للمصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية .

سادساً : منهجية البحث

لطالما أن هدف البحث هو اختبار أثر الهيكل التمويلي في الأداء المالي للمصارف الإسلامية العاملة في

سورية ، بالتالي فإنه سيتم تحليل البيانات المالية لاختبار هذا الأثر اعتماداً على الأسلوب المنهجي الاستنتاجي الذي يقوم بالأساس على اختبار الفرضيات.

و ضمن المنهج الاستنتاجي اخترت أسلوب المنهج السببي الذي يقوم على اختبار علاقة أثر بين متغيرين عندما يحصل أحدهما فإنه يزيد من احتمال حصول المتغير الآخر .
و عليه ، فإنه سيتم استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي لتحديد و توضيح التأثير بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع .

سابعاً : جمع البيانات و تحليلها

سيتم الاعتماد بشكل أساسي على القوائم المالية للمصارف الإسلامية العاملة في سورية و المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية عن الفترة من عام 2010 و لغاية عام 2014 كمصدر أساسي للبيانات الأولية بغاية تحليلها و تقديم نتائج الدراسة .

ثامناً : مجتمع البحث

مجتمع البحث هو المصارف الإسلامية العاملة في سورية و المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية .

تاسعاً: عينة البحث

عينة البحث هي نفس مجتمع البحث ، المصارف الإسلامية الثلاثة العاملة في سورية و المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية ، بنك سورية الدولي الإسلامي ، بنك البركة سورية ، بنك الشام الإسلامي .

الفصل الثاني : المصارف الإسلامية **نشأتها - تعريفها - خصائصها - أهدافها - وظائفها**

يتضمن هذا الفصل دراسة ماهية المصارف الإسلامية من حيث تعريفها ونشأتها، بالإضافة إلى خصائصها و أهدافها ووظائفها، وينقسم إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول : نشأة المصارف الإسلامية وتعريفها و أنواعها

أولاً : نشأة و تطور المصارف الإسلامية .

ثانياً : تعريف المصارف الإسلامية.

ثالثاً : أنواع المصارف الإسلامية

المبحث الثاني :خصائص وأهداف المصارف الإسلامية

أولاً :خصائص المصارف الإسلامية.

ثانياً :أهداف المصارف الإسلامية .

المبحث الثالث :وظائف المصارف الإسلامية

أولاً :الوظيفة الاستثمارية .

ثانياً :الوظيفة المرتبطة بالخدمات المصرفية اللاربوية .

ثالثاً :الوظيفة المرتبطة بنظام الإقراض اللاربوي .

رابعاً :الوظيفة الاجتماعية للمصارف الإسلامية.

المبحث الأول : نشأة المصارف الإسلامية وتعريفها و أنواعها

أصبحت العمليات المصرفية في مجتمع اليوم مقوماً هاماً تستند إليه الكثير من جوانب الحياة ، فهي تقوم بدور الوسيط المالي بين المدخر والمستثمر، وتستطيع أن تكون ذات أهمية بالغة بالمساعدة في تنمية رؤوس الأموال.

ومن مستلزمات العمليات المصرفية أن تكون دوماً متحركة ومتطورة ، وأن تتوسع باستمرار من الناحية النوعية والناحية الكمية ، وطالما أن حاجات الحياة الحديثة متزايدة ومتغيرة ، فلا بد أن تواكبها العمليات المصرفية التي هي متممة لها ، وقد بلغ هذا التطور درجة متقدمة في القرن الواحد والعشرين ، وتعد المصارف الإسلامية نتاج هذا التطور.

أولاً : نشأة و تطور المصارف الإسلامية

لقد بدأ العمل من أجل إنشاء بنوك إسلامية في عام 1940 عندما أنشأت في ماليزيا صناديق ادّخار تعمل بدون فائدة، وفي عام 1950 بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان بوضع تقنيات تمويلية تراعي التعاليم الإسلامية¹.

وفي عام 1963 أنشئ بنك الادخار المحلي الذي بدأ في مدينة ميت غمر بمحافظة الدقهلية في مصر، وهي أول محاولة لإنشاء مصارف إسلامية لا تتعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً .

وبدأت بوادر المصارف الإسلامية بتأسيس بنك ناصر الاجتماعي عام 1971، وكان شعاره مجتمع الكفاية والعدل ، ثم بنك دبي الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية سنة 1975 توالى بعد ذلك تأسيس بنك فيصل الإسلامي المصري عام 1977 ، ومصرف فيصل الإسلامي البحرين عام 1982 ، وأما في الأردن فقد تأسس البنك الإسلامي الأردني عام 1978 و تأسس البنك العربي الإسلامي الدولي عام 1997 وهكذا انتشرت المصارف الإسلامية في باقي الدول العربية والإسلامية والدول الأجنبية².

¹ أبو الهول ، محي الدين يعقوب . (2012) تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية. الأردن: دار النفائس . ص 103

² سميران ، محمد علي . (2011) " وجهة نظر حول المصارف الإسلامية " ، المؤتمر الدولي للمصارف الإسلامية ،الأردن : جامعة آل البيت ، ص3

هذا وقد ظهر الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية عام 1977 بمكة المكرمة كجهاز يهدف إلى دعم الروابط بين المصارف الإسلامية ، وتوثيق أو اصر التعاون بينها، والتنسيق بين أنشطتها وتأكيد طابعها الإسلامي، ويعمل على نشر فكرة المصارف الإسلامية ويساهم في إنشائها¹.

ووفقاً لإحصائية صادرة من المجلس العام للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية عام 2004 ، فقد بلغ عدد المؤسسات المالية الإسلامية على مستوى العالم 284 مصرفاً إسلامياً، بحجم أعمال يزيد عن 261 مليار دولار ، بالإضافة إلى أكثر من 310 مصرفاً تقليدياً (تجارياً) يقدم خدمات مصرفية إسلامية ، و بحجم أعمال يصل إلى أكثر من 200 مليار دولار².

ووصل حجم أصول أكبر 500 مصرف إسلامي 822 بليون دولار في سنة 2009 بمقابل 639 بليوناً دولار في سنة 2008 وهكذا انتشرت المصارف الإسلامية في باقي الدول العربية والإسلامية والدول الأجنبية ، وقد بلغ عدد المصارف الإسلامية 800 مصرف بحلول 2015 على مستوى العالم³.

ولقد عرف النشاط المصرفي الذي لا يأخذ بنظام الفائدة انتشاراً كبيراً في العديد من الدول الإسلامية الأخرى، وفي بعض الدول الأوروبية غير الإسلامية، مما دفع هذه الدول لأن تأخذ هذا النشاط بالحسبان وتمنحه الأهمية التي يستحقها.

و ضمن مجال القطاع المصرفي السوري ، فقد صدر المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الذي نص على إحداث مصارف إسلامية سورية ، تلتزم بممارسة الأعمال المصرفية المسموح بها على غير أساس الفائدة أخذاً وعطاء ، سواء في مجال قبول الودائع وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى، أو في مجال التمويل والاستثمار.

¹ الزحيلي ، محمد- . (2000) " المصارف الإسلامية ودورها في التنمية والتطوير "، مجلة الاقتصاد الإسلامي ، العدد 227 ، ص 10

² البلتاجي ، محمد. (2005) " نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية " ، الندوة الدولية ، الإمارات العربية المتحدة ، دبي ، ص2

³ بركيبة ، رتيبة. (2014) " تقييم أداء البنوك التقليدية و الإسلامية " ، رسالة ماجستير ، الجزائر - جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، ص 9

ثانياً : تعريف المصارف الإسلامية

إن المصارف الإسلامية بالمفهوم المؤسسي للمصارف هي كيانات حديثة أطلت في الربع الأخير من القرن العشرين ، وهناك من عرفها بأنها:

مؤسسة مصرفية مالية استثمارية تنموية اجتماعية، تقوم على الالتزام بمبادئ الإسلام وأحكامه وتحقيق غاياته، فالمصرف الإسلامي يقوم بجذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع، وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل نموها في إطار قواعد الشريعة الإسلامية، وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادها¹ وعرفها باحث آخر على أنها:

مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخلياً وخارجياً² .
كما عرفتها اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية بأنها:

تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحةً على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً³ .
ويذهب باحث آخر بالتعريف بأنها:

المؤسسات المصرفية التي تتعامل بالنقود على أساس الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، وتعمل على استثمار الأموال بطرق شرعية، وتهدف إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁴ .
و بذلك فإنه يمكننا القول بأن المصرف الإسلامي هو مؤسسة مالية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في كل أنشطتها الاستثمارية والخدمية من خلال دورها كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين، وتقدم الخدمات المصرفية في إطار العقود الشرعية .

¹ الشاعر ، برهان محمد بدر الدين . (2004) عقد المضاربة وتوظيف الأموال . سورية ، دمشق : دار الغزالي ، ص 339

² العلي ، صالح حميد . (2005) المصارف الإسلامية والمعاملات المصرفية . سورية ، دمشق : اليمامة للطباعة والنشر ، ص 18

³ المالقي ، عائشة الشرفاوي . (2000) البنوك الإسلامية - التجربة بين الفقه والقانون و التطبيق . المغرب ، الدار البيضاء ، ص 26

⁴ الزحيلي ، وهبة . (2002) المعاملات المالية المعاصرة - بحوث وفتاوى وحلول . سورية ، دمشق : دار الفكر ، ص 516

ثالثاً : أنواع المصارف الإسلامية

إن امتداد نشاط المصارف الإسلامية وتشعبه وازدياد حجم معاملاتها، أدى إلى ضرورة تخصصها في أنشطة اقتصادية معينة ، وإلى إنشاء مصارف إسلامية متخصصة تقوم بتقديم خدمات معينة للعملاء وللمصارف الإسلامية الأخرى ، ويمكن تصنيف هذه المصارف وفقاً لعدة معايير¹ :

أ- وفقاً لأغراضها :

- 1 -مصارف تهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية.
- 2 -مصارف تهدف إلى جمع مدخرات الأفراد.
- 3 -مصارف مركزية مهمتها إصدار الأوراق المالية للدولة ومراقبة الائتمان وتطوير العمل المصرفي في الدولة.
- 4 -مصارف متعددة الأغراض وهذا ما تهدف إليه معظم المصارف الإسلامية المعاصرة.

ب- وفقاً للنطاق الجغرافي

- 1 -مصارف إسلامية محلية النشاط :وهي مصارف تعود ملكيتها لدولة واحدة، ويقتصر نشاطها على الدولة التي تحمل جنسيتها، والتي تمارس فيها نشاطها ولا يمتد عملها إلى خارج هذا النطاق الجغرافي المحلي، وهذا حال أغلبية المصارف الإسلامية.
- 2 -مصارف إسلامية دولية النشاط :هذه المصارف تتسع دائرة نشاطها وتمتد إلى خارج النطاق المحلي، وهذا الامتداد قد يتخذ له أشكالاً مختلفة ،مثل إقامة مكاتب تمثيل خارجية في سائر الدول العربية والأجنبية الأخرى، أو فتح فروع للمصرف بالدول الخارجية ، أو إنشاء مصارف مشتركة مع مصارف أخرى في الخارج.
- وتقوم مجموعة من الدول بتأسيس مثل هذه المصارف وتسهم في رأسمالها، ويعد البنك الإسلامي للتنمية في جدة نموذجاً لهذا النوع من المصارف ، ويهدف هذا المصرف إلى دعم الحركة الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية، كما يهدف إلى المساعدة في تطوير الجهاز

¹ الرفاعي ، فادي محمد . (2004) المصارف الإسلامية . لبنان ، بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية . ص 25-29

المصرفي والمالي بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتقديم العون للمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء.

ج - وفقاً للمجال الوظيفي

1 -مصارف إسلامية صناعية :وهي التي تتخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية، وتحتاج الدول الإسلامية إلى مثل هذا النوع من المصارف.

2 -مصارف إسلامية زراعية :وهي التي يغلب على توظيفاتها ميلها للنشاط الزراعي ، باعتبار أن لديها المعرفة اللازمة لهذا النوع من النشاط الحيوي.

3 -مصارف إسلامية تجارية :وهي التي تقوم بجذب الودائع واستثمارها فضلاً عن أداء الخدمات المصرفية المختلفة، وأغلب المصارف الإسلامية القائمة هي من هذا النوع.

وعلى الرغم من هذا التعدد في النماذج ، إلا أن الاتجاه الغالب في المصارف الإسلامية التي قامت حتى الآن هو المصارف التجارية التي تأخذ شكل الشركات المساهمة ولا يخرج عن هذه الصورة سوى:

-البنك الإسلامي للتنمية.

-بنك ناصر الاجتماعي :وهو مؤسسة حكومية تهتم أساساً بالخدمات الاجتماعية وتقديم القروض الحسنة.

-البنوك الإيرانية والباكستانية والسودانية وهي مملوكة للدولة ولكنها تقدم خدماتها المصرفية.

وعليه نجد أنه لا يوجد مصارف إسلامية تأخذ صورة الشركة أو الجمعية التعاونية حيث لا يوجد تعارض بين مصلحة المساهم ومصلحة المودع أو العميل.

كما نجد أن هناك غياباً تاماً في الساحة المصرفية للمصارف الإسلامية الحكومية التي تقدم الخدمات المصرفية مجاناً أو مقابل رسم رمزي معين .

المبحث الثاني: خصائص وأهداف المصارف الإسلامية

تزاوَل المصارف الإسلامية النشاط المصرفي والاستثماري في ظل تعاليم الإسلام ، وفي حدود نطاق الضوابط الشرعية الإسلامية ، و جزء كبير من نشاط هذه المصارف يقوم على عملية الوساطة المالية ، إلا أن طبيعة هذه العملية تختلف عنها في المصارف التقليدية .

أولاً: خصائص المصارف الإسلامية

للمصارف الإسلامية من السمات والخصائص ما يميزها عن غيرها ، كما أن لها منهجها الخاص وأساليبها المميزة في توجيه مواردها المالية .

إن أهم الخصائص التي تميز المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف التقليدية هي ¹ :

1. الالتزام الكامل بأحكام الشريعة الإسلامية في كل تعاملاتها المصرفية.
 2. عدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذاً وإعطاء بشكل مباشر أو مستتر باعتبارها من الربا الحرام.
 3. إرساء مبدأ المشاركة في الربح والخسارة من خلال توسط البنك بين أصحاب الأموال وطالبي التمويل مع عدم قطع المخاطرة وإلقائها على طرف دون آخر.
 4. إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية في المجتمع.
 5. إرساء مبدأ التكافل الاجتماعي، ليس فقط بجمع الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية ، وإنما أيضاً بالسعي إلى تحقيق عدالة في توزيع عوائد الأموال المستثمرة وتعظيم العائد الاجتماعي للاستثمار .
- وأيضاً من الخصائص المميزة للمصارف الإسلامية عدم مساهمتها في تغذية التضخم، إذ أنها لا تتدخل في آلية عمل السوق المفتوحة التي تجري بالعادة بين المصرف المركزي والمصارف التجارية التابعة لضوابطه.

فمن المعروف أن السياسة النقدية في أي بلد تقوم على التحكم بعنصر السيولة من خلال التأثير في معدل فائدة إعادة الخصم، إذ عندما يكون هناك حاجة إلى زيادة عرض النقد في البلد تلجأ المصارف المركزية

¹ الكتاني ، عمر . (2002) " دور المصارف وشركات التمويل الإسلامية في التنمية "، مجلة الإسلام وقضايا العصر ، ص 3- 4

إلى خفض سعر الخصم، الأمر الذي يضطر المصارف التجارية إلى زيادة عرض النقد وتلبية حاجات المستثمرين، والعكس بالعكس صحيح.

وعلى اعتبار أن المصارف الإسلامية بمنأى عن العمليات التي تعتمد على سعر الفائدة في العلاقة مع غيرها من المصارف بما فيها المركزية ، فإنها بعيدة كل البعد عن التأثير في معدلات التضخم النقدي ¹ . ومن السمات المميزة للمصارف الإسلامية أيضاً عدم المتاجرة بالديون وعدم التعامل بالفائدة مهما كانت صورها وأشكالها إبداعاً وإقراضاً، قبولاً أو خصماً، أخذاً وعطاءً، سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة على عكس المصارف التقليدية.

وتعني عبارة عدم المتاجرة بالديون ، أن هناك علاقة مميزة بين كل من المصرف الإسلامي وأصحاب الودائع لديه، فهي لا تقوم على أساس دائن ومدين، بل هي علاقة مشاركة ومتاجرة تأخذ أحد أشكال المضاربة أو المشاركة أو المربحة في عمليات البيع والشراء ² .

ثانياً: أهداف المصارف الإسلامية

في سبيل تحقيق رسالة المصرف الإسلامي، فإن هناك العديد من الأهداف التي تؤدي إلى تحقيق تلك الرسالة ويمكن ذكر هذه الأهداف على الشكل التالي :

الأهداف المالية :

انطلاقاً من أن المصرف الإسلامي في المقام الأول مؤسسة مصرفية وإسلامية تقوم بأداء دور الوساطة المالية بمبدأ المشاركة ، فإن لها العديد من الأهداف المالية التي تعكس مدى نجاحها في أداء هذا الدور في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية ، وهذه الأهداف هي ³ :

¹ الشعار، محمد نضال . (2005) أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي . البحرين ، المنامة : هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، ص 19

² صوان ، محمود حسن . (2004) أساسيات الاقتصاد الإسلامي . الأردن ، عمان : جامعة فيلادلفيا ، ص 142

³ الكفراوي ، عوف محمود . (2001) البنوك الإسلامية : النقود والبنوك في النظام الإسلامي . مصر: مركز الإسكندرية للكتاب ، ص 143- 144

1 - جذب الودائع وتنميتها : يعد هذا الهدف من أهم أهداف المصارف الإسلامية ، حيث انه يمثل الشق الأول في عملية الوساطة المالية .

وترجع أهمية هذا الهدف إلى انه يعد تطبيقاً للقاعدة الشرعية بعدم تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع وأفراده ، وتعد الودائع المصدر الرئيس لمصادر الأموال في المصرف الإسلامي سواء كانت في صورة ودائع استثمار بنوعها المطلقة والمقيدة ، أو ودائع تحت الطلب (الودائع الجارية) أو ودائع ادخار وهي مزيج من الحسابات الجارية و ودائع الاستثمار .

2 - استثمار الأموال : يمثل استثمار الأموال الشق الثاني من عملية الوساطة المالية، وهو الهدف الأساس للمصارف الإسلامية ، حيث تعد الاستثمارات ركيزة العمل في المصارف الإسلامية والمصدر الرئيس لتحقيق الأرباح سواء للمودعين أو المساهمين ، وتوجد العديد من صيغ الاستثمار الشرعية التي يمكن استخدامها في المصارف الإسلامية لاستثمار أموال المساهمين والمودعين ، على أن يأخذ المصرف في اعتباره عند استثماره للأموال المتاحة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3 - تحقيق الأرباح : الأرباح هي المحصلة الناتجة من نشاط المصرف الإسلامي ، وهي نتاج عملية الاستثمارات والعمليات المصرفية التي تنعكس في صورة أرباح موزعة على المودعين وعلى المساهمين ، يضاف إلى هذا أن زيادة أرباح المصرف تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية لأسهم المساهمين والمصرف الإسلامي كمؤسسة مالية إسلامية يعد هدف تحقيق الأرباح من أهدافه الرئيسية ، وذلك حتى يستطيع المنافسة والاستمرار في السوق المصرفي ، وليكون دليلاً على نجاح العمل المصرفي الإسلامي.

أهداف خاصة بالمتعاملين :

للمتعاملين مع المصرف الإسلامي أهداف متعددة ينبغي أن يحرص المصرف الإسلامي على تحقيقها وهي على النحو التالي ¹ :

¹ الأمين ، فكري كباشي . (2007) ، مفهوم المصرفية الإسلامية بين النظرية والتطبيق ، شبكة المشكاة الإسلامية .

1 - تقديم الخدمات المصرفية: يعد نجاح المصرف الإسلامي في تقديم الخدمات المصرفية بجودة عالية للمتعاملين ، وقدرته على جذب العديد منهم ، وتقديم الخدمات المصرفية المتميزة لهم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية نجاحاً للمصارف الإسلامية وهدفاً رئيساً لإدارتها.

2 - توفير التمويل للمستثمرين: يقوم المصرف الإسلامي باستثمار أمواله المودعة لديه من خلال أفضل قنوات الاستثمار المتاحة له عن طريق توفير التمويل اللازم للمستثمرين ، أو عن طريق استثمار هذه الأموال من خلال شركات تابعة متخصصة ، أو القيام باستثمار هذه الأموال مباشرة سواء في الأسواق المحلية أو الإقليمية أو العالمية.

3 - توفير الأمان للمودعين : من أهم عوامل نجاح المصارف مدى ثقة المودعين في المصرف ، ومن أهم عوامل الثقة في المصارف توافر سيولة نقدية دائمة لمواجهة احتمالات السحب من ودائع العملاء خصوصاً الودائع تحت الطلب دون الحاجة إلى تسهيل موجودات ثابتة .

وتستخدم السيولة النقدية في المصارف في الوفاء باحتياجات سحب الودائع الجارية من ناحية واحتياجات المصرف من المصروفات التشغيلية بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم للمستثمرين من ناحية أخرى.

أهداف داخلية :

للمصارف الإسلامية العديد من الأهداف الداخلية التي تسعى إلى تحقيقها منها ¹ :

1 - تنمية الموارد البشرية : تعد الموارد البشرية العنصر الرئيس لعملية تحقيق الأرباح في المصارف بصفة عامة ، حيث أن الأموال لا تدر عائداً بنفسها دون استثمار ، وحتى يحقق المصرف الإسلامي ذلك لابد من توافر العنصر البشري القادر على استثمار هذه الأموال ، ولابد أن تتوفر لديه الخبرة المصرفية ولا يتأتى ذلك إلا من خلال العمل على تنمية مهارات أداء العنصر البشري بالمصارف الإسلامية عن طريق التدريب للوصول إلى أفضل مستوى أداء في العمل.

¹ السرطاوي ، فؤاد عبد اللطيف . (2006) التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص . عمان ، الأردن : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،

2 - تحقيق معدل النمو : تنشأ المؤسسات بصفة عامة بهدف الاستثمار وخصوصاً المصارف التي تمثل عماد الاقتصاد لأي دولة ، وحتى تستمر المصارف الإسلامية في السوق المصرفية لابد أن تضع في اعتبارها تحقيق معدل النمو ، وذلك حتى يمكنها الاستثمار والمنافسة في الأسواق المصرفية.

3 - الانتشار جغرافياً واجتماعياً : وحتى تستطيع المصارف الإسلامية تحقيق أهدافها السابقة بالإضافة إلى توفير الخدمات المصرفية والاستثمارية للمتعاملين ، لابد لها من الانتشار ، بحيث تغطي أكبر قدر من المجتمع ، وتوفر لجمهور المتعاملين الخدمات المصرفية في اقرب الأماكن لهم ، ولا يتم تحقيق ذلك إلا من خلال الانتشار الجغرافي في المجتمعات.

أهداف ابتكاريه :

تشدد المنافسة بين المصارف في السوق المصرفية على اجتذاب العملاء سواء أصحاب الودائع (الاستثمارية أو الجارية) أو المستثمرين ، وهي في سبيل تحقيق ذلك تقدم لهم العديد من التسهيلات بالإضافة إلى تحسين مستوى أداء الخدمات المصرفية والاستثمارية المقدمة لهم ، وحتى تستطيع المصارف الإسلامية أن تحافظ على وجودها بكفاءة وفعالية في السوق المصرفية لابد لها من مواكبة التطور المصرفي وذلك عن طريق ¹ :

1 - ابتكار صيغ للتمويل :حتى يستطيع المصرف الإسلامي مواجهة المنافسة من جانب المصارف التجارية في اجتذاب المستثمرين لابد أن يوفر لهم التمويل اللازم لمشاريعهم المختلفة ، ولذلك ينبغي على المصرف أن يسعى لإيجاد الصيغ الاستثمارية الإسلامية التي يمكن من خلالها من تمويل المشروعات الاستثمارية المختلفة ، بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2 - ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية :يعد نشاط الخدمات المصرفية من المجالات الهامة للتطوير في القطاع المصرفي ، وعلى المصرف الإسلامي أن يعمل على ابتكار خدمات مصرفية لا تتعارض

¹ الراوي ، خالد وهيب . (2001) إدارة العمليات المصرفية . الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن : دار المناهج للنشر والتوزيع . ص 509 - 510

مع أحكام الشريعة الإسلامية ، وينبغي على المصرف الإسلامي إلا يقتصر نشاطه على ذلك ، بل يجب عليه أن يقوم بتطوير المنتجات المصرفية الحالية التي تقدمها المصارف التجارية وبما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

من هنا يتضح لنا بجلاء أن أهداف المصارف الإسلامية تكمن في تحقيق الآتي ¹ :

- 1 - كيفية تعويد أفراد المجتمع على انتهاج سلوك اقتصادي إسلامي محدد يتلخص في كيف ينفقون أموالهم ، وكيف يستثمرون أي فائض من المال لديهم وهو بذلك يعودهم كيف يدخرونه على وجه الحقيقة لا على وجه الاكتناز ، فاستثمار المال ادخار له.
- 2 - توفير وسائل الإنتاج ، حتى لا يكون هناك طاقة بشرية لا تعمل على الوجه الأكمل فلا تكون هناك بطالة حقيقية أو بطالة مقنعة.
- 3 - العمل على تجميع فوائض التوازن لدى الأشخاص : فالأصل في الإنفاق التوازن ، والتوازن في الإنفاق يترتب عليه حتماً في الغالب الأعم فائض من المال وهو ما يصح أن نطلق عليه فائض التوازن ، هذا الفائض يأتي بعد إشباع الحاجات الأساسية للإنسان بغير إسراف ولا تبذير تعمل المصارف الإسلامية على تجميعه ، ولا يتسنى لها ذلك إلا إذا كانت على علاقات وطيدة بالأفراد في البيئة التي تعمل فيها .
- 4 - توظيف أنشطة المصارف الإسلامية في أوجه الاستثمار الإنمائية على مستوى الفرد والدولة ، فالاستثمار والتنمية أمرين متلازمين فلا تنمية بغير استثمار ولا قيمة للاستثمار بغير تنمية.

¹ نعمة ، نغم حسين - نجم ، رغد محمد . (2010) " المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي " ، مجلة القادسية

للعلوم الإدارية والاقتصادية ، العدد 2 ، المجلد 12 ، ص 128.

المبحث الثالث: وظائف المصارف الإسلامية

يتميز المصرف الإسلامي بعدد من الوظائف التي تجعله في موقع رائد وفي مكانة يهدف من خلالها إلى تقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية بشكل يتسم بالاتساع والشمولية بعيداً عن المحرمات والتصرفات الربوية، فضلاً عن تميّزه في الجانب الاجتماعي من خلال ما يقدمه المصرف الإسلامي من قروض حسنة، وما يمارسه من أنشطة إضافية ذات طابع اجتماعي إلى جانب التزامه الواضح بأحكام الشريعة الإسلامية .

أولاً: الوظيفة الاستثمارية

يعتبر الاستثمار في المصارف الإسلامية ركيزة أساسية أخرى تُضاف إلى الركائز السابقة في تعامله مع العملاء وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وبعيداً عن الربا والشبهات الربوية مهما كانت أشكالها وصورها، متحملين سويةً والأرباح والخسائر والمخاطر، وبعيداً عن المتاجرة بالديون. انطلاقاً من ذلك يركز المصرف الإسلامي على الودائع الجارية باعتبارها أموالاً اقترضها المصرف من أصحابها العملاء دون فائدة ربويّة أي مجاناً، مع ضمان المصرف ردها حين الطلب، و أحقيّة المصرف في استخدام تلك الودائع في قيامه بمنح قروض مجانية أيضاً تتصل بالخدمات المصرفية. وللمصرف الإسلامي في مجال الودائع التي تقوم على أساس المشاركة أسلوبان ¹ :

الأول - أسلوب الاستثمار المباشر :

حيث يركز على قيام المصرف بالاستثمار بنفسه أو عن طريق الشركات التي يؤسسها و يمولّها من أمواله الخاصة أصالةً عن نفسه ووكالةً عن المودعين، ومع حقه بالحصول على نصيب العملاء كاملاً.

الثاني - أسلوب تمويل العمليات الاستثمارية :

و هو قيام المصرف الإسلامي بتمويل العمليات الاستثمارية من موارده بالأصالة عن نفسه ونيابةً عن المودعين، بوصفه وسيطاً بينهم وبين رجال الأعمال الذين يمولّهم المصرف على أسس المشاركة أو الإقراض، مع حقه في الحصول على نسبة من حصة أصحاب الودائع الاستثمارية مقابل وساطته.

¹ الرشيدى ، أحمد فهد . (2005) عمليات التورق وتطبيقاتها الاقتصادية في المصارف الإسلامية . الأردن : دار النفائس للنشر والتوزيع .

ثانياً :الوظيفة المرتبطة بالخدمات المصرفية اللا ربويّة

إن المصارف الإسلامية تقدم خدمات مصرفية لا ربويّة ، وإن كانت تتقاضى عائداً أو عمولة عن خدماتها المصرفية.

وتتعدد أشكال الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية بعيداً عن الربا أهمها ¹ :

1 - فتح الحسابات الجارية للعملاء بهدف حفظ أموال العميل، وسهولة تداولها، وحرية حركتها، وما يرتبط بالحسابات الجارية من خدمات أخرى كتأدية الشيكات، وتسلم المدفوعات، وتنفيذ أوامر التحويل والصرف، وتهيئة الأجهزة والآلات اللازمة لعملية الصرف الآلي، فضلاً عن تزويد العملاء بكشوف الحسابات بشكل سريع وفوري.

2 - إدارة الأموال بالأمانة وما يرتبط بها من أموال الصناديق الخاصة حسب مفهوم يد الأمانة (و منشأ ذلك أن الشرع الإسلامي افترض الأمانة في واطع اليد عليها ، فإذا خرج عن طبيعته و تهاون بالأمانة و جب عليه الضمان جزاءً) ، وتنفيذ الوصايا والتركات مقابل عمولة.

3 - دراسة الفرص الاستثمارية ، و جدوى المشروعات و الترويج لها، و تلقي الاكتتاب في رؤوس الأموال، و غير ذلك من أعمال الدراسات والخبرة و الجدوى مقابل عمولة.

4 - تقديم القروض الحسنة وإدارة الأوقاف وجباية أموال الزكاة وتوزيعها ، و غير ذلك مقابل عمولة.

5- القيام بنشاط الصرف المتمثل في بيع النقد والأصول النقدية والمعادن الثمينة وشرائها سواء من خلال نظام الصرف الفوري، أو من خلال عمليات السوق الآجلة وعمليات التورق (و هو شراء سلعة بحوزة البائع و ملكه بضمن مؤجل ، ثم يبيع المشتري السلعة بنقد لغير البائع للحصول على النقد على أن يكون غرض المشتري التجارة أو الانتفاع أو الاقتناء) ، شريطة أن لا يتعارض هذا النشاط مع نصوص الشريعة الإسلامية.

¹ د. الزحيلي ، وهبة . (2006) قضايا الفقه و الفكر المعاصر . دمشق : دار الفكر . ص 283

ثالثاً: الوظيفة المرتبطة بنظام الإقراض اللا ربوي

يتميز المصرف الإسلامي بكونه مصرفاً لا يمارس الإقراض بالفائدة الربوية ، وهذا على النقيض من المصارف التجارية التقليدية.

إن الإقراض في المصرف الإسلامي يتسم بالمجانية، حيث لا مقابل للإقراض سوى عمولة محددة وثابتة ومتناسبة مع الخدمات المصرفية، وخاضعة لأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، علماً أن الإقراض في المصارف الإسلامية لا يعتبر خدمة أساسية بل ثانوية.

ويقدم المصرف الإسلامي صوراً عديدة من القروض المجانية مقابل العمولة الشرعية، مثل القروض الاستهلاكية الضرورية التي يحتاجها العملاء.

ويقدم المصرف الإسلامي أيضاً قروضاً قصيرة الأجل لعملاء المصرف خاصة، وفق شروط معينة، وذلك بسبب حاجة العملاء للسيولة المؤقتة أو الطارئة أو الموسمية.

وكذلك يقدم المصرف الإسلامي شكلاً آخر من القروض المجانية مقابل العمولة الشرعية مثل الإقراض العرضي المرتبط بقيام المصرف الإسلامي ببعض الخدمات المصرفية كخدمات الضمان وتحصيل الأوراق التجارية أو قبولها، وكذلك الاعتمادات المستندية وفقاً للأسلوب الإسلامي في التعامل¹.

رابعاً: الوظيفة الاجتماعية للمصارف الإسلامية

إن المصرف الإسلامي يخصص لأنشطته المرتبطة بالخدمات والأعمال الاجتماعية والخيرية مكاتب خاصة في إدارته، يكون من أولويات مهامها تقديم تلك الخدمات الاجتماعية لمن يستحقها ممثلة في صندوق الزكاة والقروض الحسنة والصناديق الخيرية وحسابات التبرعات والصناديق التعاونية ، وما شابه ذلك من حالات تنعكس بالنفع على الفئات الضعيفة خاصة، وعلى المجتمع بصفة عامة².

¹ الهيتي ، عبد الرزاق رحيم. (1998) المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق . الأردن ، عمان : دار أسامة . ص 581

² العجلوني ، محمد محمود . (2008) البنوك الإسلامية : أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية . الطبعة الأولى ، الأردن ، عمان: دار

الفصل الثالث : مصادر الأموال واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية

يتضمن هذا الفصل دراسة المصادر التي تتدفق من خلالها الموارد المختلفة للمصرف الإسلامي من جهة ،
و التعرف على الأشكال والأساليب أو الصيغ التي يتم من خلالها تشغيل الموارد المتاحة والقابلة للاستثمار
في المصرف الإسلامي من جهة أخرى، وينقسم إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول : مصادر الأموال (الهيكل التمويلي) في المصارف الإسلامية

أولاً : المصادر الداخلية .

ثانياً : المصادر الخارجية .

المبحث الثاني : استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية

أولاً : عقود المرابحة .

ثانياً : عقود المشاركة .

ثالثاً : عقود الاستصناع و الاستصناع الموازي.

رابعاً : عقود السلم .

خامساً : عقود المضاربة .

المبحث الأول : مصادر الأموال (الهيكل التمويلي) في المصارف الإسلامية

تتمتع المصارف الإسلامية بخصائص مميزة، فهي تجمع في أعمالها بين أعمال المصارف التجارية والمصارف المتخصصة كبنوك الأعمال وبنوك الاستثمار وبنوك التنمية ، وتتعامل في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة ، وهي لا تتعامل بالنقد والائتمان بمفهوم المصارف التقليدية بمعنى الإقراض والاقتراض من الغير، ولكنها تشارك المتعاملين معها سواء بأساليب المشاركة أو المضاربة أو المrabحة وإن المصارف الإسلامية لا تخرج عن نوعين رئيسيين من المصادر كما في المصارف التقليدية و هما المصادر الداخلية و المصادر الخارجية¹ .

أولاً - المصادر الداخلية :

تشمل المصادر الداخلية على رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح المرحلة والمخصصات، حيث أن :

أ - رأسمال المال المدفوع

هو المصدر الذي تتدفق منه الموارد للمصرف ، و به يتم تأسيس المصرف وإيجاد الكيان الاعتباري له ، وإعداده وتجهيزه لكي يبدأ في ممارسة نشاطه بتوفير كافة المستلزمات الأولية اللازمة . ولا يقتصر دور رأس المال على مجرد التأسيس، ولكنه يتخطاه إلى القيام بدور تمويلي في الفترة الأولى من عمر المصرف، حيث لا تكون الموارد الأخرى قد تدفقت إلى المصرف بعد . ولا يتوقف هذا الدور التمويلي لرأس المال بانتهاء السنة أو الفترة الأولى من عمر المصرف، بل يظل رأس المال مع غيره من الموارد الذاتية مطلوباً لتغطية الاحتياجات التمويلية طويلة الأجل، ومن ثم تنشأ الحاجة إلى زيادة رأس المال.

بالإضافة إلى ذلك فقد أضحى لرأس المال في الفكر التمويلي وظيفة الائتمان أو الحماية، حيث يقوم على تحمل الخسائر أو العجز الذي يتعرض له المصرف .

و هناك بعض الملاحظات التي ترتبط أغلبها بطبيعة التكيف الشرعي المتفق عليه للمصرف الإسلامي

¹ الرفاعي ، فادي محمد . المصارف الإسلامية ، مرجع سبق ذكره ، ص 99-102

وكونه مضارباً بأموال المودعين في الغالب، وهي ¹ :

1 - إن رأس المال في الفكر التقليدي يمكن إصداره في شكل أسهم عادية وأسهم ممتازة، والنوع الأول هو صك ملكية بحيث يشارك في الربح أو الخسارة، أما النوع الثاني -الأسهم الممتازة- فمع أنها صك ملكية في الأصل إلا أنه قد اختلط به منافع ومزايا أخرجته عن طبيعته الأصلية وقربت بينه وبين السندات التي هي صكوك مديونية بفائدة ثابتة ، ومن ثم يكون النوع الجائز الاستخدام في المصارف الإسلامية هو الأسهم العادية، أما الأسهم الممتازة فهي غير جائزة الاستخدام وكذلك السندات.

2 - في إطار اعتبار المصرف الإسلامي مضارب بأموال المودعين، فإن رأس المال المذكور هنا لا يعتبر رأسمال المضاربة بالمعنى الفقهي ولكنه مال يخص المضاربة، وبناء عليه فإن شروط عقد المضاربة تقتضي أن يستأذن أرباب الأموال (و هم المودعون) في خلط مال المضارب برأسمال المضاربة وكذلك في حالات إدخاله مضاربة مع مضارب ثاني أو مشاركة مع شريك، إذ أن هذه الأعمال من الشروط التي تتطلب الإذن الصريح من رب المال، وهذا يتطلب أن يذكر بوضوح في عقد فتح حساب الاستثمار .

3 - إن دور رأس المال يتعلق فقط بتلك الخسائر التي تتعلق بالمساهمين، بخلاف الوضع في المصرف التقليدي، الذي تطبق فيه الروافع التمويلية، إذ لا محل لتطبيقها في المصرف الإسلامي بل تقف كل الموارد الموظفة على قدم المساواة في قاعدة الغنم والغرم ، ويقصد بهذه القاعدة أن الحق في الحصول على الربح (العائد) يكون بقدر تحمل المشقة (كالمخاطر والخسائر)، وباعتبار أن عميل المصرف هو شريك في أعماله ، فإن الحق في الربح (أي الغنم) يكون بقدر الاستعداد لتحمل الخسارة (أي الغرم).

4 - كما أن الدور التمويلي لرأس المال يجب أن يزداد، نظراً لما يناط بالمصرف الإسلامي بأهداف تتعلق بالتنمية والاستثمار، وإنشاء المشروعات وغيرها، مما يتطلب موارد تمويلية ذات أعمار أطول للقيام بالنشاط الذي يحقق تلك الأهداف، ويؤدي ذلك بطبيعة الحال إلى أهمية زيادة الوزن النسبي لرأس المال عن مثيله في المصرف التقليدي.

ب - الاحتياطات والأرباح المرحلة

الاحتياطات هي مبالغ تُقتطع من صافي أرباح المصرف لتدعيم مركزه المالي، والاحتياطي بذلك حق من حقوق الملكية، مثل رأس المال، وتنظم التشريعات المصرفية هذا المصدر وتضع نسباً وحدوداً له ولكيفية اقتطاعه والتصرف فيه .

وتعد الاحتياطات مصدراً هاماً للتمويل نظراً للمرونة التي يتسم بها هذا المصدر عن رأس المال، حيث يمكن سنوياً الإضافة إليه أو الخصم منه، بالإضافة إلى إمكانية المتاحة باستمرار لتوظيفه سواء فيما خصص له، أو في مجالات التوظيف المناسبة.

والاحتياطي حق للمساهمين من صافي الأرباح وليس من صافي الأرباح المتولدة من الموارد الموظفة ككل ، و هذا يعني أن يراعي نظام التوزيع في المصارف الإسلامية أن يقوم أولاً بالفصل بين الإيرادات المتولدة التي تخص المساهمين للوصول إلى صافي الربح الذي يخص المساهمين، وهو يعتبر الوعاء الذي تقتطع منه الاحتياطات، و بين الأرباح المرحلة أو المحتجزة، وهي تلك الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية التوزيع وهي كذلك تعتبر من حقوق الملكية، أي تخص المساهمين.

وبذلك فإن الاحتياطات والأرباح المرحلة تعتبر مصدراً تمويلياً حقيقياً يدخل للتوظيف والاستثمار، بما قد يسهم في تحقيق جانب من أرباح المصرف عن الفترة، ومن ثم يراعى ذلك عند التوزيع، حيث يضاف ما يخصها من الأرباح إلى نصيب المساهمين¹ .

ج - المخصصات

هي مبالغ تقتطع من مجمل الأرباح لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة، لكنه قد لا يكون معلوماً وقت حدوثه أو مقداره بدقة، والمخصصات بطبيعتها لا تعتبر حقاً من حقوق الملكية، لأنها تعتبر تكلفة، أو إنفاقاً لم يصرف بعد، فإذا ما أُتيحت توظيفه إلى حين الحاجة إليه، فإن الأرباح التي قد تتولد عنه لا تُضاف إلى نصيب المساهمين وحدهم ، ولكنها تُضاف إلى وعاء التوزيع الكلي الذي يوزع بين المساهمين والمودعين¹ .

¹ الغريب ، ناصر . (2002) إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي . مصر: اتحاد المصارف العربية .

ثانياً : المصادر الخارجية

وهي الموارد التي تتدفق إلى المصرف من أطراف غير المساهمين (المضاربين) وتتشابه المصادر الخارجية للمصارف الإسلامية مع المصادر الخارجية للمصارف التقليدية إلى حد كبير من ناحية الشكل، ولكنها تختلف عنها من ناحية الهدف وهذه الموارد على ثلاثة أنواع ، حسابات استثمارات و حسابات جارية ، و حسابات توفير¹ :

أ - حسابات الاستثمارات

هذه الحسابات هي الوعاء التي تتدفق من خلاله الأموال من أرباب الأموال بغرض قيام المصرف الإسلامي وهو المضارب هنا باستثمارها، وبذلك تكون شروط وقواعد هذا الحساب مستمدة من شروط وقواعد عقد المضاربة، ويوجد نوعان من حسابات الاستثمار:

- 1- **حساب الاستثمار العام:** ويؤسس في ضوء قواعد المضاربة المطلقة ، وتشارك الأموال التي يقدمها المودعون في صافي النتائج الكلية للتوظيف، دون ربطها بمشروع أو برنامج استثماري معين.
- 2 - **حساب الاستثمار الخاص:** فيتم في ضوء قواعد المضاربة المقيدة، وفيه ترتبط عوائد الأموال بالنتائج الفعلية للمشروعات التي خُصصت لتمويلها، أو التي وظفت فيها ربحاً كان أو خسارة ، وكذلك يرتبط التوزيع بالنص الفعلي للعوائد في تلك المشروعات، وبذلك يمكن القول إن خصائص هذا النوع من الحسابات هي:

- إن رب المال (المودع) سوف يشارك في الربح المتحقق الذي يخص مجموع حسابات الاستثمار بنسبة مبلغة والمدة التي استثمر فيها في المصرف.
- إن المصرف (المضارب) سوف يحصل على نصيب من الربح الذي قد آل إلى حسابات الاستثمار وذلك مقابل عمله وإدارته لتلك الأموال بحصة معينة من الربح تحدد مسبقاً عند فتح الحساب.
- وعند حصول خسارة في مجمل نشاط المصرف، يتحمل المصرف والمودعون هذه الخسائر بنسبة الأموال الموظفة في كل منهما، أي أن المصرف لا يضمن أصل المبالغ المودعة.

¹ الغريب ، ناصر . (2000) أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل. الطبعة الثانية ، مصر ، القاهرة . ص 47

وتؤكد نتائج التطبيق على أهمية هذا النوع من الموارد ، حيث يصل متوسط الوزن النسبي لموارد حسابات الاستثمار حوالي 70 % من إجمالي موارد المصارف الإسلامية ، وبذلك فهي تُعتبر المورد الأول والرئيسي بتلك المصارف.

ب - الحسابات الجارية

وهي الأموال التي يقدمها المتعاملون للمصرف دون قصد الاستثمار ، ولكن قد يدفعهم لإيداعها في هذه الحسابات حاجتهم إلى الانتفاع بخدمة التعامل عليها بال شيكات ، أو الانتفاع بالخدمات المصرفية التي يمكن أن يقدمها المصرف ، أو الحاجة إلى الاحتفاظ بالسيولة لديهم في مكان آمن خشية السرقة والضياع ، فمثل هذه الحسابات في حركة مستمرة وعلى درجة عالية من السيولة ، ومن حق صاحب الحساب أن يودع ويسحب من حسابه في أي وقت ، وبأي مبلغ يشاء طالما أن رصيد حسابه يسمح بذلك.

وقد اتفقت آراء الباحثين والمفكرين على أن التكيّف الشرعي للحسابات الجارية لا يخرج عن كونه قرضاً ، ومن ثم فإنه يجب أن يخضع لكافة الشروط ، وأحكامه هي ¹ :

1 - إنه متى أودع المبلغ في الحساب صار ملكاً للمصرف ، وأصبح في ذمته كدين لصاحب الحساب (المقرض) .

2 - يلتزم المقرض (المصرف) بالوفاء به ، ويضمن رده في موعده أو في أي وقت ، فيده على المال يد ضامنة وليست يد أمانة ، و يد الضمان هي يد الحائز الذي حاز الشيء بقصد تملكه أو لمصلحة نفسه و حكم يد الضمان أن واضع اليد على الشيء يضمنه إذا عجز عن ردّه لصاحبه بفعله أو بفعل غيره أو بآفة سماوية أي أنه يجب عليه ضمان المثل أو القيمة بالتلف أو الإلتلاف في كل الأحوال .

3 - يحرم أي نفع يجره القرض لصاحب الحساب ، سواء كان بزيادة في القرض أو بأي نفع خرج من القرض إن كان ذلك بشرط أو تواطؤ أو بمعلومية ، أما إذا كان مجرد إحسان من المقرض فيجوز ذلك.

4 - إذا حدثت خسارة عند استخدام أرصدة هذه الحسابات فيتحمل الخسارة المصرف ، وفي حالة الربح

¹ د. الزحيلي ، وهبة - قضايا الفقه والفكر المعاصر ، مرجع سبق ذكره - ص 284

يحصل عليه المصرف بالكامل وذلك تطبيقاً للقاعدة الفقهية التي تقول "الخراج بالضمان" ، أي أن الذي يضمن أصل شيء جاز أن يحصل على ما تولد عنه من عائد، وبعبارة أخرى، فإن الخراج غُثم والضمان غُرم.

إلا أن نتائج التطبيق قد أوضحت أن وزن الموارد والتي تتدفق من خلال هذا النوع من الحسابات وما يأخذ حكمها في حدود 10 % في المتوسط من إجمالي موارد المصارف الإسلامية، وهو وزن يعتبر محدوداً نسبياً إذا ما قورن بوزن حسابات الاستثمار بنوعها العام والخاص التي تتجاوز 70 % تقريباً.

ج -حسابات التوفير

تتسم هذه الحسابات في الغالب بصغر مبالغها واستمرار الحاجة إليها، ولذلك يزداد عدد المودعين فيها لأنها ترتبط بمعظم المدخرين الصغار وهم أكثر المدخرين عدداً، ومن خلال أعدادهم الكبيرة هذه يمكن أن تتجمع مبالغ لا بأس بها لدى المصارف الإسلامية، والتي يفترض أنها تسعى لجذبها، وبالذات الذين لا يتجهون نحو التعامل مع المصارف التقليدية، بسبب تعاملها بالفائدة التي تمثل الربح المحرم شرعاً، وأن هذه الودائع تعتبر مهمة نتيجة إمكانية توظيفها في استخدامات قصيرة ومتوسطة الأجل، و ذلك من خلال تفويض المصرف الإسلامي في الاستثمار المشترك لها على أساس المضاربة المطلقة غير المقيدة.¹

وتتمثل بعض شروط هذه الحسابات وسماتها في:

- 1 - يكون السحب على هذه الحسابات شخصياً، ولا يتم استخدام الشيكات في هذا الحساب.
- 2 - تقوم بعض المصارف الإسلامية بتحديد الحد الأعلى للإيداع في هذا الحساب وذلك اعتماداً على الحالة الاقتصادية ومراعاة لمصلحة المودعين ، حتى لا يكون هناك احتكار من قبل قلة من المودعين أصحاب الودائع الكبيرة ، ومراعاة إمكانية استثمار هذه الودائع لمصلحة المودعين ومصلحة المصرف وبحيث لا يستحوذ قلة من المودعين الكبار في هذه الحسابات على العوائد التي تتحقق نتيجة استثمارها.
- 3 - لصاحب الحساب الحق في سحب أي مبلغ كان ، وبحدود وديعته في هذا الحساب، وقد تشترط بعض

¹ خلف ، فليح حسين. (2006) البنوك الإسلامية . الأردن : عالم الكتب الحديث . ص 208- 211

المصارف الإسلامية مبلغ السحب، وفي حال زيادته عن هذا المبلغ المحدد فإنها تطلب من المودع ضرورة إخبار المصرف قبل فترة معينة من السحب، بغاية توفير استخدام الأموال المودعة في حسابات التوفير هذه في الاستثمار بصورة أكبر .

4 - تفرض بعض المصارف الإسلامية فترة معينة لبدء مشاركة الأموال المودعة في حسابات التوفير هذه في الأرباح ، كأن تكون في بداية الشهر الذي يلي الإيداع، وكذلك تفرض عدم المشاركة في الأرباح للشهر الذي يتم سحب المبلغ فيه.

5 - تقوم بعض المصارف الإسلامية بتحديد حد أدنى لفتح الحساب يختلف من وقت لآخر ومن دولة لأخرى، وقد تقرر عدم المشاركة في الأرباح إذا قلّ المبلغ عن الحد الأدنى هذا، ويفترض معرفة أصحاب الحسابات بذلك مسبقاً.

6 - لأن حسابات التوفير يكون السحب عليها مستمراً نتيجة أن المودع بحاجة إليها وهذا يجعل سيولتها مرتفعة، ومن ثم فقد تخفض بعض المصارف الإسلامية من نسبة حسابات التوفير التي تدخل في المشاركة في الأرباح كأن تكون النسبة المنخفضة 50% ، وذلك لأن حسابات التوفير لا تمثل ودائع مقيدة، أي أن السحب عليها بأي مبلغ وفي أي وقت بحدود مبلغ الوديعة في الغالب إلا إذا تضمن غير ذلك.

المبحث الثاني: استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية

تنوعت وسائل التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية ، و قد أظهرت الممارسات العملية للمصارف الإسلامية أن هذه المصارف تمكنت من اختراق أسوار النشاط المصرفي التقليدي، واستطاعت بآلياتها وأدواتها المستحدثة أن تُدخل في دائرة هذا النشاط فئات من المدخرين وأصحاب المشروعات الذين لم يكن لها نصيب فيهم قبل ذلك ، وهم فئة المدخرين الذين كانوا يرفضون التعامل بالفوائد ، ولا يجدون مبررات لفتح حسابات بالمصارف التقليدية ، خاصة إذا كانت مدخراتهم هذه متوسطة الحجم أو صغيرة.

و إن الاستثمار حسب المفهوم الإسلامي له نوعان ¹ :

مباشر و غير مباشر ، المباشر هو ما يمارسه صاحب المال بنفسه جامعاً بين رأس المال و العمل فيه ، أما غير المباشر فهو الذي يتم من طريق المشاركة بين رأس المال و العمل ، و من صيغ المشاركة : المضاربة و عقود استثمار الأراضي (المزارعة و المساقاة و المغارسة).

و يمكن تقسيم أدوات التمويل الإسلامي المتبعة في المصارف الإسلامية و كيفية ممارستها إلى قسمين :

1 - أدوات التمويل الإسلامي قصيرة الأجل : مثل المرابحة، و بيع السلم أو السلم الموازي، و الإجارة المنتهية بالتملك بضوابطها الشرعية ، و الاستصناع .

2 - أدوات التمويل الإسلامي طويلة الأجل : مثل عقد المضاربة ، و المشاركة بأنواعها المختلفة التي تقرّها الشريعة ، و منها المشاركة المتناقصة ، و الإجارة بنوعها (إجارة الأعمال و إجارة المنافع) .

و يلاحظ أن الاستثمار الإسلامي يختلف عن التمويل الربوي اختلافاً جذرياً في أصول معينة ، منها أن المصرف الإسلامي يساهم في تحمل مخاطر الاستثمار إما بمقدار ما يملك في الشركة من رأس مال و إما بالأحقوق لنفسه أي عائد إذا لم يتحقق ربح في نهاية الاستثمار ، أما البنك التقليدي فلا يتحمل شيئاً من مخاطر التشغيل و إنما على العكس تكون الفائدة المقررة له مضمون في جميع الأحوال سواء تحقق ربح

¹ د. الزحيلي ، و هبة - قضايا الفقه و الفكر المعاصر مرجع سبق ذكره - ص 278

من الاستثمار أو حدثت خسارة ، و كذلك فإن المصرف الإسلامي يضمن رأس المال الذي قدمه للاستثمار لأنه مالك له ، و أما البنك التقليدي الممول فلا يضمن شيئاً من رأس المال الذي مؤل به .

و فيما يلي أهم الأدوات التمويلية التي اعتمدت عليها المصارف الإسلامية :

أولاً : عقود المراجعة

تعريف المراجعة : بيع المراجعة هو بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح ، و دليل مشروعيتها عموم أو

إطلاق آيات البيع مثل قوله تعالى " و أحلّ الله البيع و حرّم الربا " ¹ .

و هناك نوعان من بيع المراجعة ² :

1 - بيع المراجعة العادية

وهي التي تتكون من طرفين هما البائع والمشتري، ويمتحن فيها البائع التجارة فيشتري السلع دون الحاجة إلى الاعتماد على وعد مسبق بشرائها، ثم يعرضها بعد ذلك للبيع مراجعة بثمن ربح متفق عليه. و شرائط هذه المراجعة خمسة : العلم بالثمن الأول ، و أن يكون رأس المال من المثليات (المكيلات و الموزونات و العدديات المتقاربة) و ألا يترتب على المراجعة في أموال الربا وجود الربا بالنسبة للثمن الأول ، لأن المراجعة بيع بالثمن الأول و زيادة ، والزيادة في أموال الربا تكون رباحاً لا ربحاً ، أما الشرط الخامس فهو أن يكون العقد صحيحاً فإن كان فاسداً بسبب اختلال شرط فيه ، لم يجز بيع المراجعة .

فإن ظهرت خيانة في صفة الثمن كشرائه بثمن مؤجل ثم بيعه مراجعة على الثمن الأول دون بيان أنه قد اشتراه بثمن مؤجل ، ثبت للمشتري الخيار في نقض البيع أو إمضائه بالاتفاق .

٢ - بيع المراجعة المقترن بالوعد (بيع المراجعة للآمر بالشراء)

وهي التي تتكون من ثلاثة أطراف البائع والمشتري و يقال له الأمر بالشراء والمصرف الذي هو

¹ القرآن الكريم ، سورة البقرة ، آية 275

² البلتاجي ، محمد . (2014) ، سلسلة صيغ التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ، من موقع د. البلتاجي على شبكة الانترنت

الوسيط بين العاقدین ، و الذي يشتري السلعة و يملكها و يتسلمها بعد إظهار رغبة بالشراء من عميل و وعد منه بإتمام الشراء .

و تتم بتوكيل المصرف الواعد بالشراء لشراء السلعة بثمنها المعتاد ، ثم يتسلمها المصرف تسليماً حكماً لتملكه إياها ، و دفعه ثمنها ، ثم يبيعه مرابحة للواعد بالشراء بسبب وعده السابق الملزم له ، بزيادة على ثمنها الأصلي .

ويستخدم أسلوب المربحة المقترنة بالوعد في المصارف الإسلامية التي تقوم بشراء السلع حسب المواصفات التي يتطلبها العميل ، ثم إعادة بيعها مرابحة للواعد بالشراء أي بثمنها الأول مع التكلفة المعتبرة شرعاً ، بالإضافة إلى هامش ربح متفق عليه مسبقاً بين الطرفين.

وقد انتقدت هذه الصيغة من حيث إنها تبدو من خلال تطبيقها أشبه بالتمويل القائم على الفائدة، ولا نستطيع أن نقول إن بيع المربحة للأمر بالشراء يتساوى مع الإقراض بفائدة، لأن آلية العملية المصرفية مختلفة، فالمصرف يقوم بتمويل شراء سلعة يشتريها العميل، و بالرغم من أنه يضيف هامشاً من الربح على قيمة السلعة، فإن هذا ما يزال مختلفاً عن الفائدة، حيث من اللازم أن يحدد بالتفاوض مع المشتري ضمن عقد البيع، كما أنه لا تجري مضاعفته أو فرض غرامة نقدية بأي حال إذا تأخر العميل عن سداد دينه في وقته، على خلاف ما يجري في التمويل بالفوائد التي تتضاعف مع كل تأخير في سدادها¹ .

و يُقترح هنا أن يتخلى المصرف الإسلامي عن القيام بعمليات الشراء للسلع المطلوب تمويلها بصيغة المربحة ، و وضع هذه السلع في مخازنه ثم تسليمها للعميل، وبدلاً من ذلك يمكن أن يتفق المصرف مع عدد من الشركات التجارية الكبرى التي تعمل في مجال تسويق منتجات متخصصة أو متنوعة سواء داخل البلد أو خارجه على أن يقوم بتحويل طلبات عملائه الراغبين في الشراء بالمربحة إليها، فحينما يطلب أحد العملاء شراء سلعة معينة بالمربحة، ترشده الإدارة المختصة في المصرف إلى المعروضات أو القوائم السلعية والمواصفات والأسعار لدى الشركات التجارية التي جرى معها الاتفاق، ويلاحظ أن بيع المربحة سوف يصبح متاحاً للعملاء فقط في إطار القوائم السلعية التي تعرضها هذه الشركات، فإن

¹ جاد ، تميم . (2004) " أدوات الاستثمار الإسلامي " ، مجلة المصارف الإسلامية ، العدد 33 ، ص 38

وجد العميل طلبه لدى شركة معينة فإنه يطلب من المصرف شراؤها لصالحه، ولا يعتبر البيع نهائياً مع ذلك حتى يتسلمها ويتأكد من موافقتها للمواصفات.

ثانياً: عقود المشاركة

تعد المشاركة من أهم صيغ التمويل في المصارف الإسلامية بعد عمليات المراجعة حيث أنها تلئم طبيعة المصارف الإسلامية، فيمكن استخدامها في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

وتعرف المشاركة : بأنها عقد بين طرفين ، يقدم كل منهما مقدراً معلوماً من رأس المال، ويكون فيه الحق بالتصرف في المال تصرفاً كاملاً باعتباره شريكاً ومالكاً له ، ويتم توزيع الربح حسب ما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين ، أما الخسارة فتوزع حسب نسبة المشاركة برأس المال.

وتتعدد أنواع المشاركات وفقاً لمجال الاستخدام ونوع النشاط و أهم صورها ¹ :

1 - المشاركات الثابتة: تقوم هذه المشاركة على قيام المصرف الإسلامي بتمويل جزء من رأس مال مشروع معين قائم فعلاً أو سوف ينشأ على أن يكون شريكاً في رأس ماله وفي ملكية موجوداته والالتزام بمطلوباته ، وشريكاً كذلك في الربح والخسارة ، كما أن له الحق في المشاركة في إدارته والإشراف والرقابة أو غيرها بحسب الاتفاق و توزع الأرباح في مثل هذه المشاركات بحسب الجهد المبذول في الإدارة وبحسب حصة كل شريك في رأس المال أو بحسب ما يتفقان عليه، وتوزع الخسارة بحسب حصة كل شريك في رأس المال.

2 - المشاركات المتناقصة (المنتهية بالتمليك) : هي مشاركة يعطي المصرف الإسلامي فيها الحق للشريك الآخر بأن يحل محله في الملكية، حيث تتناقص حصة المصرف في رأس مال المشاركة عن طريق قيام الشريك الآخر بشراء جزء من حصته في رأس المال على فترات دورية، ويحل محله إلى أن يتم شراء كل حصة المصرف ، ثم يتخارجا وفق شروط العقد .

ويلاحظ تناقص حصة المصرف في رأس مال المشاركة خلال أجلها مع زيادة حصة الشريك الآخر بالقدر نفسه إلى أن يتخارجا، وهذا يؤثر في نسب توزيع الأرباح والخسائر، وقد يتفق على أن يسدد الشريك الآخر

¹ الرابط ، عزة - المصارف الإسلامية - الموسوعة العربية - 23-06-2016 www.arab-ency.com

للمصرف إما من حصته من الأرباح وإما من أمواله الخاصة وإما منهما معاً وإما بأي أسلوب يتفقان عليه.

ثالثاً : عقد الاستصناع والاستصناع الموازي

الاستصناع لغةً هو طلب الصنعة ، و الصنعة هي عمل الصانع في صناعته أي حرفته ، و الاستصناع شرعاً هو طلب العمل من الصانع في شيء خاص على وجه مخصوص، أو عقد مع صانع على عمل شيء معين بالذمة¹ .

ينظر جمهور العلماء إلى بيع الاستصناع باعتباره يندرج تحت مظلة بيع السلم ، ويسمونه السلم في الصناعات ، لكن جمهوراً آخر ينظرون إليه بوصفه عقداً مستقلاً ومنفصلاً عن عقد السلم ، إذ يعرفونه بأنه : عقد مع أهل الصنعة على أن يعملوا شيئاً، أو أنه: عقد على مبيع في الذمة يشترط فيه العمل، ويقال للمشتري مستصنع ، وللبائع صانع، وللشيء أو السلعة مصنوع .

وقد يعجل بالثمن أو بعضه كما قد يؤجل كله ، على أن يقبل الصانع ذلك نظير مبلغ محدود يتفق عليه وعلى طريقة سداذه.

و يمكن أن نستعرض أركان عقد الاستصناع بما يلي² :

العاقدان :المستصنع الذي يطلب الصنعة، والصانع الذي يقوم بعملية التصنيع.

الصيغة :الإيجاب والقبول.

المعقود عليه :العين المصنوعة أو العمل من الصانع، والقيمة التي يدفعها المستصنع له.

أهم شروطه هي³ :

1 - أن يكون المعقود عليه معلوماً علماً نافياً للجهالة من حيث الجنس والنوع والصفات الفنية والمقدار وغيرها وأن يكون مما يجري فيه التعامل بين الناس.

¹ رمضان البوطي ، محمد توفيق. (1998) البيوع الشائعة و أثر ضوابط المبيع على شرعيتها . سورية ، دمشق : دار الفكر . ص 166-167

² الرباط ، عزة - المصارف الإسلامية - مرجع سبق ذكره .

³ قنطقجي ، سامر. (2008) " الأساس الفني للمصارف و المؤسسات المالية الإسلامية " ، دورة في صناعة التمويل في المصارف الإسلامية ،

البرنامج الثاني ، سورية ، حلب : مركز التدريب الإداري لغرفة تجارة و صناعة حلب ، ص 8 .

- 2 - أن يكون الثمن المتفق عليه معلوماً محدداً عند التعاقد، ويجوز أن يدفع معجلاً أو مقسطاً أو مؤجلاً.
 - 3 - يعقد الاستصناع على كل ما تدخل فيه الصناعة، ولا يجري على المواد الخام والمنتجات الطبيعية بحالتها الأولية.
 - 4 - تكون قيمة السلعة المبيعة في الاستصناع ديناً ثابتاً في الذمة، وبالتالي يجوز أن تكون هذه السلعة من الأموال القيمة التي تصنع وفقاً لمواصفات الزبون المستصنع، بشرط أن تحدد أوصافها؛ لأنها ستخضع للصنع.
 - 5 - ينبغي أن تكون المواد الداخلة في صناعة السلعة مقدمة من الصانع، إذ إنها إذا كانت قد قدمت من المستصنع؛ تحول العقد إلى عقد إجارة.
 - 6 - يلتزم الصانع بتقديم العين الموصوفة في عقد الاستصناع مطابقاً للمواصفات.
 - 7 - بعد توقيع العقد تنتقل ملكية السلعة التي سيجري تصنيعها إلى المشتري، وكذلك يثبت حق البائع في ثمنها ولا يحتاج إلى إبرام عقد عند التسليم.
 - 8 - من الضروري تعيين مكان التسليم إذا كانت السلعة تتطلب مصاريف تحميل ونقل.
 - 9 - يشترط تعيين أجل التسليم طال أم قصر خشية الدخول في منازعات بين الطرفين.
- إن الاستصناع عقد غير ملزم عند بعض العلماء، ولكن المفتى به كونه لازماً، وهذا ما أخذت به المؤسسات المالية الإسلامية. ويلزم عقد الاستصناع كلا الطرفين، ولا يجوز الرجوع عنه إلا في حال وجود ما ينفي العقد أصلاً كوجود فروقات بين ما طلبه المستصنع وما قدمه الصانع، وفي هذه الحال يكون المشتري المستصنع صاحب الخيار.
- ويمكن استناداً إلى عقد الاستصناع أن يقوم المصرف بدور الوساطة بين شركة كبرى خاصة أو عامة أو هيئة من الهيئات الحكومية تطلب تسليم سلع معينة محددة المواصفات بمقايير معينة في تاريخ آجل وبعض أصحاب الأعمال الصناعية، فيقوم بتمويل الطرف الأخير الذي يتعهد بتسليم السلع المتعاقد عليها كما هو مطلوب في تاريخ معين، ويقوم المصرف بتسليمها إلى الجهة الطالبة مقابل الثمن المتفق عليه ويسمى عندئذ الاستصناع الموازي، وتتيح هذه الوساطة المصرفية فرصة للربح طالما أن تكلفة

الاستصناع ، وهي الثمن الذي يتفق عليه المصرف مع الصانع تقل عن الثمن الذي يحصل عليه المصرف عند تسليم البضاعة للجهة الطالبة ، وتمثل تكلفة الاستصناع نوع التمويل الذي يقوم به المصرف من أموال أصحاب الأرصدة الاستثمارية .

رابعاً : عقود السلم

عقد السلم أو السلف على عكس البيع الآجل، حيث يعني دفع ثمن السلعة عاجلاً للبائع وتسلم المشتري لها منه آجلاً.

السلم في تعريف الفقهاء: هو بيع آجل بعاجل ، بمعنى أنه معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل دفع الثمن وتقديمه نقداً إلى البائع الذي يلتزم بتسليم بضاعة معينة مضبوطة بمواصفات محددة في آجل معلوم فالآجل هو السلعة المباعة الموصوفة في الدمة ، والعاجل هو الثمن ويحقق بيع السلم مصلحة كلاً من الطرفين¹ .

وحيثما يقوم المصرف بعمليات بيع السلم ، فإنه يفضل أن يكون وسيطاً فيه لا أكثر ، لأنه ليس تاجراً يشتري لغرض التجارة في حد ذاتها، لذلك فإن بيع السلم سيكون مصدر إيرادات للمصرف إذا أمكن القيام بالتعاقد مع بعض المنتجين البائعين على شراء بضاعة منهم بمواصفات محددة، وبثمن معين، و بشرط تسلمها في تاريخ آجل محدد، والتعاقد في الوقت نفسه على بيع هذه البضاعة في التاريخ المحدد سلفاً بثمن أعلى من ثمن الشراء (السلم الموازي) ، وتسهل هذه العملية كلما كانت هناك أسواق منظمة للتعاقد والتسليم الآجل، ويعتبر ثمن الشراء الذي يدفعه المصرف بمثابة تمويل للمنتجين البائعين الذين يتعهدون بتسليم بضاعة آجلاً.

ويلاحظ أن تعظيم ربح المصرف من عمليات السلم سوف يتحقق كلما زاد الفرق بين ثمن الشراء من المنتجين و ثمن البيع للبضاعة في سوق العقود الآجلة، وكلما تضاعف الفرق الزمني بين تاريخ تسلم

البضاعة من المنتج وتاريخ تسليمها للمشتري النهائي² .

¹ عاشور ، يوسف حسين . (2003) إدارة المصارف الإسلامية ، الطبعة الثانية ، فلسطين . ص 181

² شحاتة ، حسين . (2007) ، أسس و نظم المحاسبة على بيع السلم و السلم الموازي . مصر ، القاهرة: جامعة الأزهر . ص 2-6

خامساً : عقود المضاربة

تُعد المضاربة من أهم صيغ استثمار الأموال في الفقه الإسلامي، وهي نوع من المشاركة بين رأس المال والعمل.

المضاربة : وتعرف بأنها شركة في الربح بين المال والعمل ، وتنقسم بين أصحاب حسابات الاستثمار (أرباب المال) والمصرف (المضارب) الذي يعلن القبول العام لتلك الأموال للقيام باستثمارها، واقتسام الربح حسب الاتفاق وتحميل الخسارة لرب المال إلا في حالات تعدي المصرف (المضارب) أو تقصيره أو مخالفته للشروط فإنه يتحمل ما نشأ بسببها.

وتنقسم أيضاً في حال خلط المصرف أمواله بأموال أصحاب حسابات الاستثمار، بين المصرف بصفته صاحب رأس المال بالأصلالة عن نفسه وبالنيابة عن أصحاب حسابات الاستثمار بصفتهم أرباب المال وبين الحرفيين وغيرهم من أصحاب الأعمال بصفتهم مضاربين.

و يعدّ هذا العقد من أكثر العقود أهمية للنشاط الاقتصادي الذي يعتمد على المشاركة في الربح والخسارة ، فبواسطة هذا العقد يمكن تمويل مشروعات إنتاجية على مستويات حجم مختلفة ¹ .

و إن للمضاربة أنواعاً عديدة ² :

1 - **المضاربة المقيدة** : تكون عندما يضع رب المال قيوداً وشروطاً معينة على المضارب ، على أن تكون هناك مصلحة من جراء وضعها، وهذه القيود والشروط يجب وضعها عند الاتفاق على المضاربة ، أو يبقى ذلك ممكناً طالما مال المضاربة ما زال نقداً ولم يبدأ المضارب التصرف به وهذه هي حالة حسابات الاستثمار المخصص في المصارف الإسلامية .

2 - **المضاربة المطلقة** : هي التي لا يقيد فيها صاحب المال المضارب به بنوع محدد من التجارة ، أو بأشخاص محددين يتاجر معهم ، أو بمكان وزمان يزاول فيه النشاط بهذا المال ، وتكون للمضارب في هذه الحالة الحرية في تشغيل مال المضاربة ، بالكيفية التي يراها كفيلة بالمحافظة

¹ عبد الله، خالد أمين - سعيان، حسين سعيد. (2008) العمليات المصرفية الإسلامية والطرق المحاسبية الحديثة. الأردن ، عمان ، ص 231

² الدناع ، محمد خليفة . (2003) المضاربة المشتركة في المصارف الإسلامية ، مجلة الدراسات الإسلامية ، العدد 26 ، ص 242

على هذا المال، وتحقيق العائد الملائم وهذه حالة حسابات الاستثمار العام في المصارف الإسلامية. هذا وتعتبر صيغة المضاربة المطلقة أنسب لهذه المصارف لأنها تتيح لها مرونة كافية في توظيف الأموال ، وتأخذ المضاربة عند ممارستها شكلين اثنين هما:

أ - **المضاربة الخاصة:** تكون عندما يقدم المال من شخص واحد والعمل من شخص واحد، وتسمى أيضاً بالمضاربة الثنائية، وهذه الصورة غير مناسبة للمعاملات الاستثمارية والمصرفية المعاصرة، ولا تستطيع المصارف الإسلامية الاعتماد عليها لعجزها عن تلبية حاجاتها، سواء لتعبئة وتجميع الموارد المالية الملائمة لطبيعتها ، أو لتوظيف هذه الموارد بالصورة المناسبة لطبيعة عملها.

ب- **المضاربة المشتركة (المضاربة المختلطة)** : فهي الحالة التي يتعدد فيها أصحاب الأموال والمضاربين كما هو حاصل في المصارف الإسلامية ، فهي تتلقى المال من أصحابه بوصفها مضارباً إلى أرباب المال المتعددين ليضاربوا به بوصفها رب المال .

إن المضاربة المختلطة أو المشتركة تتلاءم مع الأعداد الكبيرة من العملاء، كلما دعت ظروف النشاط المصرفي الإسلامي في ظروف التنافس مع النشاط المصرفي التقليدي ، وتحت مظلة القواعد المصرفية السائدة إلى إتاحة قبول أموال من العملاء على مدار العام دون تحديد لأوقات بعينها تبدأ فيها عمليات مضاربة معينة أو تنتهي فيها، ومن ثم فقد أصبح التلقي للأموال على أساس المضاربة مستمراً دون توقف أو دون تحديد لبداية أو نهاية ، وهكذا يمكن تسمية المضاربة التي تمارسها المصارف الإسلامية بالمضاربة المختلطة المستمرة ، وهي صيغة مستحدثة تماماً ولكنها تظل مقبولة بشروط حتى لا تنحرف عما تقرره الشريعة الإسلامية .

وأظهرت الممارسات المصرفية الإسلامية أن صيغة المضاربة المشتركة أو المختلطة نجحت نجاحاً كبيراً في تجميع الموارد التمويلية ، ولكنها ظلت محدودة جداً في استخدامات هذه الموارد أما من جهة نجاحها في تجميع الموارد فذلك لأن صيغة المضاربة المختلطة المستمرة خفضت درجة المخاطرة التي يتضمنها مبدأ المشاركة في الربح والخسارة إلى أدنى حد ممكن، وسمحت بتوزيع دوري للأرباح، وهو الأمر الذي يتفق مع رغبات معظم العملاء.

الفصل الرابع : تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية

يتضمن هذا الفصل دراسة مفهوم الأداء المالي و تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية ، ومن ثم المعايير المستخدمة في التقييم ، وبيان العلاقة بين الهيكل التمويلي و الأداء المالي للمصارف الإسلامية .
و ينقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : ماهية تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية

أولاً : مفهوم الأداء المالي و أهميته .

ثانياً : مفهوم تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية و أهميته .

المبحث الثاني : المعايير المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية

أولاً :معايير الأداء

ثانياً :أدوات قياس الأداء

ثالثاً : العلاقة بين الهيكل التمويلي و الأداء المالي للمصارف الإسلامية .

المبحث الأول : ماهية تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية

تتعدد الأطراف التي تقوم بعملية تقييم الأداء المالي في الشركات و لكل طرف أهدافه الخاصة، حيث تسمح عملية تقييم الأداء باختبار مدى استغلال الموارد المتاحة والمتوفرة داخل المؤسسة بشكل فعال وفق الأهداف المسطرة ، و اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تفادي الفوارق الناتجة عن سوء الأداء في المستقبل ، والتي تظهر بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المرتقبة.

و يساعد نظام تقييم الأداء السليم الذي يتميز بالشمولية والاستمرارية و المرونة ، على العمل بجدية مستقبلا وذلك من خلال إبراز نقاط القوة ومحاولة تفادي نقاط الضعف.

أولاً : مفهوم الأداء المالي و أهميته

يتمثل أداء الشركة في قدرتها على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفها، فالأداء إذن هو الكفاءة والفعالية معا.

ويعرف الأداء من وجهة الإدارة على أنه قدرة الشركة على توليد الأرباح وتشكيل الثروة من عنصرين رئيسيين : مدى قدرة الأصل الاقتصادي على توليد المبيعات ومدى قدرة الشركة على توليد الأرباح من خلال مبيعاتها ، ويتوقف ذلك على معدل دوران الأصل الاقتصادي وهامش الربح¹ .

و يتمثل الأداء المالي في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة وفي قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها ، وتحقيق معدل مردودية جيد وتكاليف منخفضة.

و تتوقف أهمية الأداء المالي الإيجابي على قدرة المؤسسة في تشكيل التوليفة المثلى للهيكل المالي ومدى استخدام المصادر التمويلية المتاحة أمامها بوتيرة تكافئ دوران أصلها الاقتصادي بما يضمن تشكيل الثروة ، والرفع من معدل النمو ، وبالتالي قيمة الشركة بشكل عام² .

¹ السعيد ، فرحات جمعة. (2000) الأداء المالي لمنظمات الأعمال . المملكة العربية السعودية ، الرياض : دار المريخ للنشر ، ص38

² محمد، إبراهيم (2007) الإدارة المالية . عمان ، الأردن : دار المناهج للنشر والتوزيع ، ص 150.

ثانياً : مفهوم تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية وأهميته

تقييم الأداء المالي هو تلك العمليات التي تقيس الأداء الجاري وتقوده إلى أهداف معينة محددة مسبقاً، فهذه العملية تتطلب وجود أهداف محددة مسبقاً لقياس الأداء الفعلي، وأسلوباً لمقارنة الأداء المحقق بالهدف المخطط ، لأنه على أساس نتائج المقارنة يوجّه الأداء بحيث يتفق مع الهدف أو المعيار المحدد لهذا الأداء سابقاً ، و معيار الأداء هو ما ينبغي أن يكون عليه الشيء المحقق والذي يتخذ كمقياس لتقييم الأداء ¹ .

و يمكن القول أن عملية تقييم الأداء وفقاً لمعايير الأداء تركز على المحددات التالية ² :

- 1 - أي معيار يستخدم في تقييم الأداء يجب أن يكون متسقاً مع الأهداف الشاملة التي يقيسها.
- 2 - يجب أن تتصف المعايير بعدة خصائص حتى يكون المعيار مقبولاً في الواقع العملي ومنها الواقعية والاستقرار والوضوح والمساءلة.
- 3 - يتركز تقييم الأداء المالي حول مدى تحقيق المنشأة لأهدافها بغرض تحقيق أعلى كفاءة ممكنة باستخدام معايير تتضمن المؤشرات المالية التي تستخدم لتقييم الأداء.
- 4 - يستهدف تقييم الأداء قياس النتائج المحققة بمقارنتها بالأهداف المخططة وتحديد الانحرافات وتحليلها وإظهار نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر المحيطة بها.
- 5 - تتمثل وظائف تقييم الأداء في متابعة تنفيذ الأهداف والرقابة على كفاءة الأداء وتحليل الانحرافات في شكل تقارير وتوصيات.
- 6 - تنبع أهمية تقييم الأداء من توجيه وإشراف الإدارة العليا على نقاط القوة لتنميتها والاستفادة منها ونقاط الضعف لتلافيها وعلاجها لرفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة للمنشأة بأفضل ما يمكن .

و تقيس معايير التقييم المالي في المصارف الإسلامية تحقيق أهداف عديدة أهمها جذب وتنمية

¹ أيمن الشنطي - عامر شقر . (2004) الإدارة والتحليل المالي . الأردن ، عمان : دار البداية . ص 170

² الأبيجي ، كوثر . (2016) "معايير تقييم أداء المصارف الإسلامية " ، مجلة الاقتصاد الإسلامي ، مصر ، القاهرة ، كلية التجارة ، جامعة

الودائع ، استثمار الأموال ، وتحقيق الأرباح ، وذلك باستخدام التحليل المالي الأفقي والرأسي ،
والمؤشرات المالية ، والنسب المالية القياسية للمصارف الإسلامية .

و إن التوسع في حجم أنشطة المصارف الإسلامية واستقطابها للعديد من المتعاملين واستخدامها للعديد
من وسائل الاستثمار ، يستوجب تحليل و تقويم أداء تلك الوسائل ، فالقوائم المالية لوحدها لا تمكن إدارة
المصرف من رقابة الأداء ، إلا بعد صياغتها على شكل مؤشرات ذات مغزى محدد، ودلالة معينة في
تشخيص سمات ومتغيرات الأداء دورياً ، كما أن هناك جهات عديدة أخرى تحتاج إلى التحليل المالي
وتطلبه ، وبشكل خاص إدارة المصرف والمصرف المركزي والمودعون والمالكون والسوق المالي
والسلطة الضريبية والجمهور بوجه عام.

وقد تم ترتيب عناصر الأهمية على النحو الآتي ¹ :

- 1 - معرفة مدى تلبية وسائل الاستثمار لاحتياجات العملاء ، فإذا كانت الصيغة تلبي تلك
الاحتياجات فعلى المصرف التوسع في تقديمها والعكس صحيح.
- 2 - معرفة مخاطر هذه الصيغة ، حيث لا بد قبل تقديم هذه الصيغة للعملاء من التعرف على
مخاطرها وهل هي مخاطر عالية أو متوسطة أو منخفضة.
- 3 - معرفة مدى تلبيتها لاحتياجات المصرف وهل تحقق هذه الصيغة عائداً مناسباً أم لا في ضوء
مخاطر التطبيق.
- 4 - معرفة مشكلات ومعوقات تطبيقها ، فالمصرف يريد التعرف على المشكلات والمعوقات التي
تصادفه عند تطبيق هذه الصيغة.
- 5 - معرفة مدى منافستها للصيغ التقليدية ، حيث يهدف المصرف من تقويم أداء وسائل الاستثمار
التعرف على مدى إمكانية منافسة هذه الصيغة للصيغ التقليدية المقدمة.

¹ البلتاجي ، محمد . (2014) قياس أداء المصارف الإسلامية ، من موقع د. البلتاجي على شبكة الانترنت

المبحث الثاني: المعايير المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية

تعتبر مهمة قياس الأداء المالي للمصارف في غاية الدقة و الصعوبة ، و يستخدم العالم كما هو معلوم بالنسبة للمشتغلين في الجهاز المصرفي نماذج متعددة لمراقبة و تقييم الأداء المصرفي .

و مع ذلك تتباين تلك النماذج من بلد لآخر حسب خصوصية النشاط الاقتصادي و نوعية المؤسسات و المعايير المتبعة لكن أهم ما يجمعها هو معايير كفاية رأس المال المحددة في (بازل 2) والتي تعتبر معياراً للسلامة المصرفية.

وتضع مختلف الدول معياراً لتقييم الأداء المالي للمصارف عبر استخدام مؤشرات لقياس الكفاءة ، الربحية ، و دقة إنجاز الأهداف الموضوعية ، حيث تتعدد المؤشرات المالية المستعملة حسب الجهات المشتركة في التقييم و حسب أهداف التقييم و تنوعه.

وفي مجمل دول العالم فإن الشائع هو إخضاع الجهاز المصرفي التجاري إلى معايير (بازل 1) الذي تقوم فيه البنوك المركزية بالرقابة مستندة إلى قياس كفاية رأس المال إلى الأصول الخطرة المرجحة (بحد أدنى 8%) ، يضاف لذلك المعايير التي أصدرتها لجنة بازل التابعة لبنك التسويات الدولية في العام 2001 و التي حددت أسس جديدة لتطوير أسلوب حساب معيار كفاية رأس المال و التي أصبحت تعرف ب (بازل 2)¹ .

أولاً: معايير الأداء

وهي الأدوات أو المؤشرات المستخدمة في عمليات المقارنة مع الأداء الفعلي لتحديد مستوى كفاءة الأداء ويمكن تقسيم معايير الأداء إلى الأنواع الآتية² :

¹ د. محمد نور ، حسن بشير . (2009) ، مقالة عن " قياس الأداء المالي للمصارف " ، صحيفة سودانيل الالكترونية ، بتاريخ 2016/07/15

www.sudanile.com

² الشماح ، خليل محمد حسن - المحاسبة الإدارية في المصارف - مرجع سبق ذكره ، ص 651 - 653

1 - المعايير التاريخية

وهي معايير مستمدة من أداء المصرف ذاته في الماضي ، إذ يمكن للمحلل المالي حساب المؤشرات المالية من القوائم المالية لغرض رقابة أداء السنة المعنية، قياساً بتلك السنوات (أو بسنة واحدة منها أو بسنة الأساس أو بمتوسط عدد من السنوات الماضية) ، على أن يؤخذ بالحسبان عند إجراء المقارنة ، التبدل في الظروف الخارجية والداخلية للمصرف.

إن لهذه المعايير التاريخية أهميتها لأن لكل مصرف خصوصيته، وظروفه، ونشاطه، وكيفية تطوره .

2 - المعايير القطاعية

هي معايير للأداء مستمدة من القطاع المصرفي الذي ينتمي إليه المصرف ، وهي تشير إلى معدل أداء مجموعة من المصارف في القطاع ، إذ أنه في الوقت الذي تتفاوت فيه المصارف في الأداء، فإن هناك خصائص مشتركة بينها، نابعة عن طبيعة أنشطتها ، وتشكيلة المنتجات والخدمات التي تقدمها.

كما يمكن تقسيم القطاع إلى أنشطة، وقياس أداء المصرف حسب الأنشطة أو الفروع في القطاع الذي ينتمي إليه المصرف (تجاري، متخصص، إسلامي، ...) حيث كلما اتسعت رقعة القطاع ، كلما مالت المعايير نحو العمومية ، والعكس صحيح عند التوجه نحو أنشطة القطاع الواحد .من جهة أخرى، يمكن تجميع أداء القطاعات المختلفة للوصول إلى أداء الاقتصاد القومي ككل.

3 - المعايير المطلقة

هناك العديد من المعايير المطلقة للأداء، يعكس بعضها تقاليد أو تشريعات سائدة في هذا الخصوص في العديد من الأوساط المالية، وبعضها ناشئ عن معايير دولية يتم إعدادها وتنشر تدريجياً، وهي تنعكس في وجود مجموعة من المعايير (النسب المالية) المتعارف عليها والمستمدة من التجارب العملية والمعايير.

4 - المعايير المستهدفة

وهي معايير تعمل إدارة المصرف على بلوغها ، من خلال استراتيجياتها ، وسياساتها ، وخططها، وموازناتها، ويعني الابتعاد عنها، أو عدم تحقيقها، انحرافاً عن الأداء المطلوب، ولا بد من تشخيص

مسبباته ومعالجتها.

وقد تستمد المعايير المستهدفة من معايير الأداء القطاعي، عندما يكون المصرف مبتعداً عنها ويتحرك للوصول إليها، كما قد تفرض المعايير المستهدفة من قبل المصرف المركزي أو من قبل السوق المالي.

ثانياً: أدوات قياس الأداء

و هي مجموعة الوسائل والطرق والأساليب المختلفة التي يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى جوانب التقييم المختلفة للنشاط الاقتصادي للوحدات الاقتصادية ، ونقاط الضعف والقوة في عملياتها المالية والتشغيلية ، والتي تمكن من تقييم الأداء.

وتشمل أدوات قياس الأداء الفعلي في المصارف ، التقارير على اختلاف أنواعها، والمؤشرات الكمية التي يتم استنتاجها من خلال عمليات التحليل المالي¹ :

1 - التقارير

تعد التقارير من أهم الأدوات المستخدمة في قياس الأداء الفعلي للعمل المصرفي ، وبذلك تكون من الأدوات المهمة في تقييم الأداء المصرفي ، فهي التي توفر المعلومات عن الوضع الفعلي للعمل المصرفي ليتم مقارنتها بالمعايير والحكم على مدى كفاءة هذا العمل.

ومما لا شك فيه أنها من أهم أدوات الرقابة المصرفية باعتبارها إحدى وسائل الاتصال بين المستويات المختلفة للمصرف، وكذلك بين المصرف وفروعه.

ومن الخصائص التي ترفع من فاعلية التقارير كأداة رقابية أو كأداة تستخدم في عمليات التقييم:

أ- دقة المعلومات التي تحتويها التقارير وتكاملها.

ب - توفيرها في الوقت الملائم.

ج - البساطة والوضوح في العرض بما يسهل فهمها من قبل الإدارة أو المقيم للعمل.

أما المعلومات التي تتضمنها التقارير فتشمل مختلف نواحي الأنشطة المصرفية مثل تطور الودائع

¹ اللوزي ، أحمد - زويلف ، مهدي حسن - طراونة ، مدحت. (1997) إدارة البنوك . الأردن ، عمان : دار الفكر . ص 201

وفقاً لأنواعها ، وتحليل إيرادات ومصروفات المصرف ، وأسباب التغير في مختلف بنود ميزانية المصرف، وكذلك هناك تقارير خاصة بالاحتياطيات والسيولة والمعاملات الخارجية في المصرف.

2 - المؤشرات الكمية

إن المؤشرات الكمية المستنتجة من تحليل القوائم المالية هي الأدوات الرئيسية المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي ، حيث توفر هذه المؤشرات معلومات مهمة عن العلاقة بين البنود المختلفة للأنشطة المصرفية ، و يمكن من خلالها دراسة هذه العلاقات والتغير الزمني لها ، وكذلك إجراء عمليات مقارنة الأداء المصرفي مع أداء المصارف الأخرى ، للحكم على كفاءة الأداء في المصرف موضع التقييم ، وتحليل أسباب الانحرافات في حال وجودها ، بالشكل الذي يعطي الإدارة صورة واضحة عن الخل وأسبابه و آلية علاجه.

و بعد أن يتم تحديد الأهداف التي سوف يتم قياسها للتعرف على مدى كفاءة إدارة المصرف في تحقيقها ، وتحديد المعايير والمؤشرات المالية المستخدمة في القياس والأوزان النسبية للأهداف والمؤشرات المالية وتحديد النسب القياسية للصناعة المصرفية الإسلامية والتي سوف تستخدم للقياس والمقارنة ، يتم اتخاذ الخطوات التالية لإجراء القياس ¹ :

1 - يتم إعداد الجدول المالي الذي يبين تطور نشاط المصرف من ميزانية سنة الأساس إلى آخر ميزانية عمومية وبحيث يتضمن هذا النموذج ما يلي:

أ - التحليل الأفقي لبيانات المراكز المالية للمصرف للتعرف على معدلات النمو التاريخية لعناصر المركز المالي وحساب الأرباح والخسائر للمصرف.

ب - التحليل الرأسلي لبيانات المراكز المالية للتعرف على الوزن النسبي لعناصر المراكز المالية.

2 - يتم إعداد جدول المؤشرات المالية المستخرجة من المراكز المالية للمصرف ومعدلات نموها خلال الفترة.

¹ البلتاجي ، محمد . (2014) قياس أداء المصارف الإسلامية ، مرجع سبق ذكره .

و يأتي دور التحليل الإحصائي للبيانات المالية كداعم للتحليل المالي وأسلوب من الأساليب الكمية المستخدمة لفحص العلاقة بين المتغيرات و اختبار أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة بغاية الاستناد على نتائج التحليلين المالي و الإحصائي في تقديم النتائج و التوصيات المناسبة لصنّاع القرار .

ثالثاً : العلاقة بين الهيكل التمويلي و الأداء المالي للمصارف الإسلامية

لا يمكن للمصارف الاستمرار في أنشطتها المختلفة ما لم تتوافر لها الأموال اللازمة لتمويل أصولها الثابتة والمتداولة ، حيث تختلف المصارف عن الشركات الصناعية والخدمية والتجارية في درجة اعتمادها على مصادر التمويل الخارجية و الداخلية ، وذلك لاختلاف طبيعة أنشطتها واستخدامها لمصادر التمويل المختلفة.

ويعدّ القرار التمويلي في الشركات عامّةً ، وفي المصارف تحديداً ، من القرارات الهامة التي تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمصرف ، وعلى ربحيته، وسيولته ، ويتعلق هذا القرار بتحديد نسبة التمويل من المصادر الداخلية و المصادر الخارجية، وكذلك تحديد المزيج المناسب من هذين المصدرين.

وفي المقابل فإن القرار الاستثماري في الشركات يتعلق باختيار هيكل استثمارات الشركة ومستواه، ويقصد بذلك توزيع موجودات الشركة ما بين موجودات متداولة وثابتة¹ .

و حيث أن مصادر الأموال في المصارف الإسلامية تعتبر المحرك الرئيسي لهذه المصارف ، فهي تنقسم إلى قسمين رئيسيين ، الأول هو المصادر الداخلية المكوّنة من رأس المال المدفوع لهذه المصارف ، و الأرباح المدوّرة ، و الاحتياطيّات المختلفة ، التي تقوم باقتطاعها من أرباحها ، و يطلق عليها مجتمعةً " حقوق المساهمين " ، و أما القسم الثاني فهو المصادر الخارجية و يتمثل بحسابات الودائع بأشكالها

المختلفة والتي يحتفظ من خلالها العملاء بأموالهم لدى المصرف¹ .

و تلجأ المصارف الإسلامية للمفاضلة بين مصادر التمويل من حيث الكلف، والمخاطر، والعوائد، والمدى الزمني، في محاولة منها للوصول إلى الهيكل التمويلي الأمثل والذي بدوره يحقق أعلى ربحية .
وتعدّ الربحية إحدى المؤشرات الهامة المستخدمة في قياس الأداء المالي للبنوك التقليدية و الإسلامية على حد سواء ، و لمدى استخدام الموارد المتاحة الاستخدام الأمثل بغاية تعظيم أرباح المساهمين و زيادة قيمة هذه البنوك .

و بإمكان البنوك الإسلامية أن تستخدم نسب عالية لرأس المال و التي بدورها ستزيد من درجة الأمان فيها و تخفّض من العائد المطلوب من قبل المستثمرين ، أو أن تعتمد على الودائع و السندات ذات الصيغ الإسلامية و التي تعتبر مصادر أقل كلفة من تمويل رأس المال بسبب الحسم على مطرحها الضريبي .
لكن يجب على إدارة البنك الإسلامي أن تحدد و بدقة المزيج المناسب من الودائع و حقوق الملكية ، أي هيكل رأس المال و ذلك لتعظيم ربحية البنك و بالتالي قيمته² .

1

د. وهيب ، قحطان رحيم . (2006) مصادر الأموال و استخداماتها في العمل المصرفي الإسلامي . العراق ، بغداد . ص 13

² AlKayed; L. , Zain; S , Duasa; J. (2014) , " The relationship between capital structure and performance of Islamic Banks " - مرجع سبق ذكره -

الفصل الخامس : الدراسة التطبيقية للمصارف الإسلامية الثلاثة العاملة في سورية و المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية

يتضمن هذا الفصل دراسة تطبيقية للمصارف الإسلامية العاملة في سورية و المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية و ذلك من خلال البحث في الأنشطة المصرفية التي تزاولها ، و من ثم دراسة و تحليل قوائمها المالية و بعد ذلك اختبار فرضيات البحث بالتحليل الإحصائي .
وينقسم إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول : الأنشطة المصرفية للبنوك الإسلامية العاملة في سورية

أولاً : لمحة عامة عن المصارف الإسلامية الثلاثة العاملة في سورية
ثانياً : الأنشطة المصرفية لبنك للمصارف الإسلامية الثلاثة العاملة في سورية

المبحث الثاني : الأداء المالي للبنوك الإسلامية العاملة في سورية واختبار الفرضيات

أولاً : البيانات المالية المدروسة وآلية التحليل .
ثانياً : عرض البيانات المالية وتحليلها وتفسيرها (التحليل المالي) .
ثالثاً : اختبار الفرضيات إحصائياً (التحليل الإحصائي) .
رابعاً : النتائج و التوصيات .

المبحث الأول : الأنشطة المصرفية للبنوك الإسلامية العاملة في سورية

يعتبر المصرف الإسلامي وغيره من المؤسسات المالية الإسلامية أحد النماذج التطبيقية لمفاهيم وقواعد الاقتصاد الإسلامي .

و حتى يحقق المصرف الإسلامي ما يصبو إليه من مقاصد ، فإنه يقوم بمجموعة متكاملة من الأنشطة المتعلقة بالخدمات المصرفية ، و أنشطة الاستثمار و التمويل وفقاً لصيغ الاستثمار الإسلامي ، إضافة إلى أنشطة الخدمات الاجتماعية و التكافلية مثل زكاة المال و نظام صندوق القرض الحسن.

أولاً : لمحة عامة عن المصارف الإسلامية الثلاثة العاملة في سورية

فيما يلي لمحة عامة عن المصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية¹ :

❖ بنك سورية الدولي الإسلامي :

إن المصرف شركة مساهمة عامة سورية تأسس بتاريخ 7 أيلول 2006 بموجب قانون قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 67/ م تاريخ 9 نيسان 2007 ، وحصل على السجل التجاري تحت رقم 14886 لدى مديرية الاقتصاد والتجارة ويخضع لأحكام المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الخاص بتنظيم عمل المصارف الإسلامية والقانون رقم 28 لعام 2001 وتعليماته التنفيذية والقانون رقم 23 للعام 2002 وقانون التجارة رقم 33 لعام 2007 وقانون الشركات رقم 29 لعام 2011 وللأنظمة التي يضعها مجلس النقد والتسليف بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

تم تسجيل المصرف في سجل المصارف لدى مصرف سورية المركزي تحت الرقم 16 بوصفه مصرفاً خاصاً، وتم التداول بأسهم المصرف في سوق دمشق للأوراق المالية وكل ذلك بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية .

يقوم المصرف بتقديم عدة أنشطة وخدمات مصرفية من خلال مركزه الرئيسي وفروعه ومكاتبه والتي بلغ عددها ثلاث و عشرون فرعاً و ثلاث مكاتب .

¹ سوق دمشق للأوراق المالية. (2014) ، إيضاحات تقارير مدققي الحسابات الختامية للبنوك الإسلامية العاملة في سورية ، دمشق .

❖ بنك البركة سورية :

تم الترخيص لبنك البركة سورية ش.م.م (البنك) كشركة مساهمة مغفلة بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 28 حزيران 2007 وبموجب السجل التجاري رقم (16059) الصادر بتاريخ 29 كانون الأول 2009 تمت الموافقة على اعتماد النظام الأساسي لبنك البركة سورية (البنك) كشركة مساهمة مغفلة بناءً على قرار وزارة الاقتصاد والتجارة رقم 1564 بتاريخ 21 حزيران 2009 ، وقرار مجلس النقد والتسليف بتاريخ 13 أيار 2009 ، ويخضع لأحكام المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الخاص بتنظيم عمل المصارف الإسلامية والقانون رقم 28 لعام 2001 وتعديلاته الخاص بإحداث المصارف الخاصة والمشاركة وتعليماته التنفيذية ، وقانون رقم 23 للعام 2002 وتعديلاته وقانون التجارة رقم 33 لعام 2007 وقانون الشركات الصادر بمرسوم تشريعي رقم 29 لعام 2011 وللأنظمة التي يضعها مجلس النقد والتسليف وكل ذلك بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية .

يمارس البنك كافة العمليات البنكية وفق القوانين والأنظمة النافذة ووفقاً للنظام الأساسي وفي ضوء أحكام الشريعة الإسلامية من خلال مركزه الرئيسي وفروعه التي أصبح عددها أحد عشر فرعاً ومكتب. خلال العام 2014 تمت الموافقة على إدراج أسهم بنك البركة سورية في سوق دمشق للأوراق المالية.

❖ بنك الشام الإسلامي :

إن مصرف الشام ش.م.م (البنك) شركة مساهمة عامة سورية، تم الترخيص له بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 7 أيلول 2006 وبموجب السجل التجاري رقم (14809) وبناءً على قرار صادر من لجنة إدارة مصرف سورية المركزي بتاريخ 10 شباط 2007 ، ويخضع لأحكام المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الخاص بتنظيم عمل المصارف الإسلامية ، والقانون رقم 28 لعام 2001 الخاص بإحداث المصارف الخاصة والمشاركة وتعليماته التنفيذية والقانون رقم 23 للعام 2002 وقانون التجارة رقم 33 لعام 2007 ، وقانون الشركات رقم 29 لعام 2011 وللأنظمة التي يضعها مجلس النقد والتسليف، وكل ذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

يقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه وفروعه داخل الجمهورية وعددها عشر فروع ، والشركة التابعة له شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية .
تم إدراج أسهم المصرف في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ 25 / 05 / 2014 .

ثانياً : الأنشطة المصرفية لبنك البركة سورية ، بنك سورية الدولي الإسلامي ، بنك الشام الإسلامي
تمارس البنوك الثلاثة كافة العمليات البنكية وفق القوانين والأنظمة النافذة وفي ضوء أحكام الشريعة الإسلامية ، و يمكن لكل بنك من البنوك الثلاثة مباشرة الأنشطة المصرفية التالية ¹ :

- 1 - فتح حسابات الجارية.
- 2 - فتح حسابات الاستثمار المطلقة وخطتها مع أموال البنك والأموال التي له حرية التصرف المطلق بها واستثمارها في ما تجيزه هيئة الرقابة الشرعية في البنك من معاملات.
- 3 - فتح حسابات الاستثمار المقيدة خارج الميزانية واستثمارها في ما تجيزه هيئة الرقابة الشرعية في المصرف من معاملات.
- 4 - إدارة حسابات الاستثمار بصيغتي المضاربة أو الوكالة بالاستثمار.
- 5 - التمويل والإجارة والاستثمار المباشر من خلال إقامة المشروعات المنتجة وتأسيس الشركات والاستثمار المالي من خلال شراء الأوراق المالية.
- 6 - تقديم الخدمات البنكية التي تجيزها هيئة الرقابة الشرعية في البنك.
- 7 - تقديم التمويلات الحسنة من الأموال الخاصة للمصرف أو الأموال التي له حرية التصرف المطلق بها ، بصورة منفردة أو من خلال إنشاء الصناديق.
- 8 - أي أعمال بنكية أخرى تجيزها القوانين والأنظمة النافذة وتوافق عليها هيئة الرقابة الشرعية في البنك.

¹ إيضاحات تقارير مدققي الحسابات الختامية للبنوك الإسلامية العاملة في سورية ، مرجع سبق ذكره .

المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية العاملة في سورية واختبار الفرضيات

تعد القوائم المالية للبنوك كمدخلات لعملية التحليل المالي ، وهي في الوقت نفسه بمثابة المخرجات للنظام المحاسبي لهذا فإنه من الضروري عرض هذه القوائم وتحليلها وتفسيرها بغاية تقييم الأداء المالي .
و يأتي دور التحليل الإحصائي أيضاً في تقييم الأداء المالي للبنوك من خلال فحص أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع باستخدام أسلوب الانحدار الخطي .

أولاً: البيانات المالية المدروسة وآلية التحليل

سأبحث في هذا الفصل في أثر الهيكل التمويلي للمصارف الإسلامية العاملة في سورية و المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لمدة خمس سنوات تمتد من عام 2010 و لغاية عام 2014 على أدائها المالي من خلال التحليلين المالي و الإحصائي .

التحليل المالي :

سأقوم بعرض وتحليل و تفسير المكونات التالية من قائمة المركز المالي و قائمة الدخل :

1 - تحليل حقوق الملكية.

2 - تحليل الموارد الخارجية (الودائع).

3 - تحليل الربحية.

التحليل الإحصائي :

سأستخدم أسلوب الانحدار الخطي البسيط و المتعدد على البرنامج الإحصائي SPSS لاختبار أثر الهيكل التمويلي مقاساً بنسبة الملكية للأصول و نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول على الأداء المالي مقاساً بالربحية ، و ذلك لاختبار الفرضيتين الفرعيتين الأولى و الثانية ، حيث أن متغيرات البحث هي :

المتغيرات المستقلة الممثلة للهيكل التمويلي :

✓ نسبة الملكية للأصول (حقوق الملكية منسوبةً إلى إجمالي الأصول) .

✓ نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول .

المتغير التابع الممثل للأداء المالي :

✓ الربحية و التي سيتم قياسها من خلال نسبة العائد على حقوق الملكية .

ثانياً : عرض البيانات المالية وتحليلها وتفسيرها (التحليل المالي) :

تأخذ قائمة المركز المالي للبنوك الإسلامية مقارنةً بالبنوك التقليدية الشكل التالي ¹ :

البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية
الأصول	الأصول
النقد والنقد المعادل	النقد والنقد المعادل
استثمارات في أوراق مالية	استثمارات في أوراق مالية
قروض وسلف	ذمم البيوع
	أصول مؤجرة
	استثمارات في العقارات
	مشاركات ومضاربات
	مخزون بضائع
استثمارات في شركات تابعة	استثمارات في شركات تابعة
أصول ثابتة	أصول ثابتة
أصول أخرى	أصول أخرى
الالتزامات	الالتزامات
حسابات جارية	حسابات جارية
التزامات أخرى	التزامات أخرى
ودائع	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار (RSIA)
	- حسابات استثمار مطلقة (URIA)
	- احتياطي معدل الأرباح (PER)
	- احتياطي مخاطر الاستثمار (IRR)
حقوق الملكية	حقوق الملكية
حسابات الاستثمار المقيدة (Restricted PSIA) خارج الميزانية (Off - balance sheet)	

إن طبيعة الموارد المالية واستخداماتها في المصارف الإسلامية مختلفة عن موارد المصارف التقليدية واستخداماتها، وتظهر نقاط الاختلاف بجلاء لدى الاطلاع على العناصر المكونة للقوائم المالية (الميزانية وقائمة الدخل) لكل منهما.

¹ سعيد ، حسين - أبو العز ، علي - كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية في الواقع و سلامة التطبيق - المؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية -

وإن أهم ودائع المصارف الإسلامية هو حسابات الاستثمار ، وهذا النوع من الحسابات لا يُدرج ضمن بنود رأس مال المصرف، كما لا يُدرج ضمن بند المطلوبات بالمعنى المتعارف عليه في المصارف التقليدية، ويتم إدراجها في فقرة مستقلة بين الموجودات والمطلوبات تعرف بـ (حقوق أصحاب حسابات الاستثمار)، والسبب في ذلك أنه ليس للمصرف أن يستخدم هذه الحسابات استخداماً ذاتياً يعود بالمنفعة المالية عليه وحده؛ لأنها ليست مملوكة له، وإنما هي محفوظة لديه بغرض استثمارها في الأوجه المدرة للدخل، كما أنه في حال تعثر الاستثمارات وظهور الخسارة ، لا يغرم رأس مال المصرف منها شيئاً؛ لأن في ذلك مخالفة مبدأً أساسياً من مبادئ الاستثمار بالمضاربة وهو عدم تضمين المصرف (المضارب) الخسارة .

1 - تحليل حقوق الملكية

إن حقوق الملكية في المصارف الإسلامية هي مقدار ما يتبقى من أصول المصرف بعد استبعاد خصومها وحسابات الاستثمار المطلقة للعملاء.

ويمكن عرض التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة المدروسة وفق الجدول الآتي:

جدول رقم (1) تحليل حقوق الملكية للفترة من عام 2010 و لغاية عام 2014 (بالليرة سورية)

2010	2011	2012	2013	2014	البيان / السنة	
2,243,574,984	3,310,536,398	5,064,396,514	7,713,686,319	10,598,897,334	بنك البركة سورية	حقوق الملكية
5,966,111,259	8,858,628,961	9,417,349,604	9,584,258,645	9,367,698,601	بنك سورية الدولي الإسلامي	
4,430,782,213	4,842,394,687	5,197,840,598	7,557,933,958	9,839,887,313	بنك الشام الإسلامي	
-	1,066,961,414	2,820,821,530	5,470,111,335	8,355,322,350	بنك البركة سورية	مقدار التغير
-	2,892,517,702	3,451,238,345	3,618,147,386	3,401,587,342	بنك سورية الدولي الإسلامي	
-	411,612,474	767,058,385	3,127,151,745	5,409,105,100	بنك الشام الإسلامي	
-	47.56%	125.73%	243.81%	372.41%	بنك البركة سورية	نسبة التغير
-	48.48%	57.85%	60.64%	57.02%	بنك سورية الدولي الإسلامي	
-	9.29%	17.31%	70.58%	122.08%	بنك الشام الإسلامي	

(المصدر) التقارير المالية للبنوك الإسلامية العاملة في سورية و المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

نلاحظ من الجدول السابق زيادة في حقوق الملكية بمبالغ مالية كبيرة ونسب تغير متسلسلة النمو خلال فترة

الدراسة بالنسبة لبنك البركة سورية حيث وصلت نسبة التغير في عام 2014 بمقدار 372.41 % مقارنةً

بسنة الأساس .

أما بنك سورية الإسلامي فقد كانت نسب التغير خلال فترة الدراسة متقاربة و لم تشهد نمواً ملحوظاً عن سنة

الأساس فلم تتعدى نسبة التغير مقدار 60.64 % في عام 2013 مقارنةً بسنة الأساس ، و عادت للانخفاض

في عام 2014 لتصل إلى 57.02 % مقارنةً بسنة الأساس .

أما بنك الشام الإسلامي فقد شهد في عامي 2011 و 2012 نسب تغير طفيفة عن سنة الأساس و لكن في

عامي 2013 و 2014 فقد كانت نسب التغير ملحوظة ، و بلغت في العام 2014 مقدار 122.08 % مقارنةً

بسنة الأساس .

و يمكن تبرير ما تقدم ، بالزيادة الملحوظة في كل من رأس المال المدفوع والاحتياطيات و الأرباح المدوّرة غير المحققة في بنك البركة .

أما في بنك الشام الإسلامي فلم يكن هناك تزايد ملحوظ في رأس المال و الاحتياطيات و لكن هناك رصيد موجب في التقاص بين مبلغ الأرباح المدورة غير المحققة و مبلغ الخسائر المدوّرة في الأعوام 2012 ، 2013 ، 2014 على التوالي .

و بالنسبة لبنك سورية الدولي الإسلامي فلم يكن هنا تغير على رأس المال في الأعوام من 2011 و لغاية 2014 وعدم وجود تغير على الاحتياطيات للأعوام 2012 ، 2013 ، 2014 على التوالي بالإضافة لوجود وجود رصيد موجب في التقاص بين مبلغ الأرباح المدورة غير المحققة مع مبلغ الأرباح المحققة في الفترة موضوع الدراسة .

مما تقدم و بالمقارنة بين البنوك الثلاثة من حيث الزيادة في مبالغ حقوق الملكية خلال فترة الدراسة ، نلاحظ وجود قدرة متنامية لبنك البركة سورية على تمويل جانب من استثمارات من أمواله الخاصة مما يقلل من تعرضه لمخاطر الائتمان ، وهذا ما يشير أيضاً إلى تمتعه بملاءة مالية ، تؤدي بدورها لكفاءة في أدائه المالي ، و يليه في ذلك بنك الشام الإسلامي و يأتي أخيراً بنك سورية الدولي الإسلامي .

2 - تحليل الموارد الخارجية (الودائع)

يعدّ جميع الودائع والمدخرات من أهم أنشطة المصارف الإسلامية ، فهي المصدر الذي تستمد منه تلك المصارف قدرتها على إجراء عمليات التمويل والاستثمار .

و تنقسم حسابات المصارف الإسلامية إلى حسابات جارية وحسابات استثمارية ، ويقوم الحساب الجاري على أساس قاعدة الخراج بالضمان فهو مضمون على المصرف ، أما حسابات الاستثمار في المصرف

الإسلامي فهي جوهر عمله وعملياته وتخضع لقاعدتي الغرم بالغنم ، ومن ثم لا يضمنها المصرف إلا بشروط.

ويمكن عرض التغيرات في إجمالي حجم الودائع خلال الفترة المدروسة من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (2) تحليل إجمالي هيكل الودائع للفترة من عام 2010 و لغاية عام 2014 (بالليرة سورية)

2010	2011	2012	2013	2014	البيان / السنة	
868,339,760	6,053,355,732	21,060,501,910	27,807,546,425	41,517,665,445	بنك البركة سورية	الحسابات الجارية
13,907,174,928	11,083,876,605	44,583,052,434	37,505,448,781	31,407,926,594	بنك سورية الدولي الإسلامي	
3,308,799,660	1,956,264,936	5,336,660,324	10,966,032,439	15,867,646,049	بنك الشام الإسلامي	
0	5,185,015,972	20,192,162,150	26,939,206,665	40,649,325,685	بنك البركة سورية	مقدار التغير
0	-2,823,298,323	30,675,877,506	23,598,273,853	17,500,751,666	بنك سورية الدولي الإسلامي	
0	-1,352,534,724	2,027,860,664	7,657,232,779	12,558,846,389	بنك الشام الإسلامي	
0	597.12%	2325.38%	3102.38%	4681.27%	بنك البركة سورية	نسبة التغير
0	-20.30%	220.58%	169.68%	125.84%	بنك سورية الدولي الإسلامي	
0	-40.88%	61.29%	231.42%	379.56%	بنك الشام الإسلامي	
1,231,618,658	10,499,823,474	6,360,753,953	7,481,781,239	10,285,148,100	بنك البركة سورية	حسابات الاستثمار المطلقة
54,015,863,558	31,812,719,756	25,830,298,562	30,467,567,834	32,786,432,837	بنك سورية الدولي الإسلامي	
8,452,525,370	4,685,498,805	3,952,565,623	3,436,387,554	4,274,276,640	بنك الشام الإسلامي	
0	9,268,204,816	5,129,135,295	6,250,162,581	9,053,529,442	بنك البركة سورية	مقدار التغير
0	-22,203,143,802	-28,185,564,996	-23,548,295,724	-21,229,430,721	بنك سورية الدولي الإسلامي	
0	-3,767,026,565	-4,499,959,747	-5,016,137,816	-4,178,248,730	بنك الشام الإسلامي	
0	752.52%	416.45%	507.48%	735.09%	بنك البركة سورية	نسبة التغير
0	-41.10%	-52.18%	-43.60%	-39.30%	بنك سورية الدولي الإسلامي	
0	-44.57%	-53.24%	-59.34%	-49.43%	بنك الشام الإسلامي	

(المصدر) التقارير المالية للبنوك الإسلامية العاملة في سورية و المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

نلاحظ من الجدول السابق أن حجم إجمالي الودائع في بنك البركة سورية كان في زيادة مستمرة طيلة فترة

الدراسة ، حيث بلغ أعلى مقدار للتغير في الحسابات الجارية (40,649,325,685) ليرة سورية في عام 2014 عن سنة الأساس ، بينما شهد بنك سورية الدولي الإسلامي انخفاضاً للتغير في مبلغ الودائع في عام 2011 عن سنة الأساس، و من ثم شهد زيادة نوعية للتغير في العام 2012 بمبلغ (30,675,877,506) ليرة سورية ، و عاود للانخفاض بشكل ملحوظ في العامين 2013 و 2014 مقارنةً بالعام 2012 ليصل مقدار التغير في العام 2014 إلى (17,500,751,666) ليرة سورية .

أما بنك الشام الإسلامي فقد شهد انخفاضاً للتغير في مبلغ الودائع في عام 2011 مقارنةً بسنة الأساس ، و لكن نلاحظ بعد ذلك أن حجم إجمالي الودائع كان في زيادة مستمرة للأعوام 2012 ، 2013 ، 2014 على التوالي ، حيث بلغ مقدار التغير في العام 2014 عن سنة الأساس مبلغ (12,558,846,389) ليرة سورية .

أما بالنسبة لحسابات الاستثمار المطلقة فقد سجلت نسباً متفاوتة في الزيادة عن سنة الأساس بالنسبة لبنك البركة سورية ، حيث بلغت في العام 2011 أعلى نسبة للتغير بمقدار 752.52% مقارنةً بسنة الأساس بينما بلغت في العام 2014 نسبة و قدرها 735.09% مقارنةً بسنة الأساس.

و ذلك على عكس ما كانت عليه الحال في بنك سورية الدولي الإسلامي و بنك الشام الإسلامي ، حيث سجلت هذه الحسابات نسباً متفاوتة في الانخفاض مقارنةً بسنة الأساس .

يمكن تفسير التغيرات في الحسابات الجارية و حسابات الاستثمار المطلقة بالأسباب التالية :

بالنسبة لبنك البركة سورية :

1- يحتل بنك البركة سورية الترتيب الأول من حيث قيامه بعملية جذب متزايد و مستمر للودائع وتنميتها نتيجة الثقة التي اكتسبها من المودعين ، لا سيما و أن الودائع تعد من أهم مصادر التمويل الخارجي للمصارف الإسلامية .

2 - تنوع المجالات الاستثمارية المختارة لتوظيف الأموال المتاحة لديه ، و هذا واضح من الزيادة المستمرة في مبالغ حسابات الاستثمار المطلقة .

3 - التوسع في الخدمات المصرفية مع الارتفاع في جودة تقديمها.

بالنسبة لبنك سورية الدولي الإسلامي :

1 - يأتي بنك سورية الدولي الإسلامي في المرتبة الثانية من حيث حجم مبالغ الودائع في الحسابات الجارية خلال فترة الدراسة ، و بنفس الوقت فإنه من الواضح تناقص حجم جمهور العملاء على الاستثمار بصيغ التمويل و الذي يمكن ملاحظته من خلال تناقص مبالغ ودائع حسابات الاستثمار المطلقة .

2 - لطالما هناك ودائع للعملاء سواء من حسابات جارية أم حسابات استثمار مطلقة و بغض النظر عن تناقص حجمها فهذا يعني وجود شريحة من العملاء لا تزال راغبة بالإيداع في بنك سورية الإسلامي و الاستفادة من خدماته المصرفية .

بالنسبة لبنك الشام الإسلامي :

1 - يحتل البنك المرتبة الأخيرة بالنسبة لمبالغ ودائع الحسابات الجارية ، مع ملاحظة وجود تزايد مطرد لهذه الودائع في السنوات الثلاثة الأخيرة من الدراسة و هذا دليل على رغبة العملاء بحفظ أموالهم في الحسابات الجارية لدى البنك والاستفادة من الخدمات المرتبطة بها .

و لكن التناقص في مبالغ حسابات الاستثمار المطلقة يدل على عدم رغبة قسم من العملاء بالتعامل مع البنك بصيغ المضاربة و المشاركة و غيرها من صيغ التمويل .

2 - إن تزايد حجم ودائع الحسابات الجارية يدل على توفر الجودة المطلوبة في تقديم الخدمات المصرفية لعملاء البنك .

تحليل الربحية (نسب الربحية) :

تعتبر هذه النسب المؤشرات الأساسية التي تقيس كفاءة الأداء المالي للمصرف و المتمثل في تحقيق أكبر

عائد ممكن مع ضمان السيولة وسلامة المركز المالي ، و من أهم هذه النسب :

نسبة العائد على حقوق الملكية : و التي تقيس مدى قدرة المصرف على تحقيق العائد الملائم لأصحاب حقوق الملكية.

ويمكن تحليل نسبة العائد على حقوق الملكية خلال الفترة المدروسة وفق الجدول التالي :

جدول رقم (3) تحليل الربحية للفترة من عام 2010 و لغاية عام 2014 (بالليرة سورية)

2010	2011	2012	2013	2014	البيان / السنة	نسبة العائد على حقوق الملكية
-10.26%	4.81%	12.21%	34.17%	24.01%	بنك البركة سورية	
12.50%	9.86%	5.73%	2.02%	-2.25%	بنك سورية الدولي الإسلامي	
2.43%	7.90%	6.68%	31.23%	21.38%	بنك الشام الإسلامي	

(المصدر) التقارير المالية للبنوك الإسلامية العاملة في سورية و المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

نلاحظ من الجدول السابق أن نسب العائد على حقوق الملكية قد بدأت بنسبة سالبة في عام التأسيس ثم أخذت

بالتزايد بشكل مستمر بالنسبة لبنك البركة سورية ، حيث بلغت أعلى قيمة لها في سنة 2014 وبنسبة قدرها

24.01% ، مما يدل على اتباع بنك البركة استراتيجية تعظيم حقوق الملكية ، ويتضح من خلال تقاريره

المالية أنه يقوم بعملية احتجاز مستمر للاحتياطيات والأرباح المدورة ، الأمر الذي يشير إلى تحقيق أهداف

أصحاب حقوق الملكية .

أما بالنسبة لبنك سورية الدولي الإسلامي ، فمن الملاحظ أن نسب العائد على حقوق الملكية في تناقص

مستمر مع وصولها لنسبة سالبة في العام 2014 ، و من خلال تقاريره المالية نلاحظ عدم وجود احتجاز

للاحتياطيات بشكل مستمر حيث أنه في السنوات الثلاث الأخيرة يتم حجز نوع واحد من الاحتياطيات فقط

و هو احتياطي عام مخاطر التمويل بالإضافة للخسارة المدورة المحققة .

و بالنسبة لبنك الشام الإسلامي فنلاحظ أنه يحافظ على نسب موجبة لحقوق الملكية خلال سنوات الدراسة ، و

بالتالي فهو أيضاً يتبع استراتيجية تعظيم حقوق الملكية ، و هذا عائد لاحتجاز مستمر للاحتياطيات والأرباح المدورة غير المحققة و ذلك على الرغم من وجود خسائر مدوّرة طويلة فترة سنوات الدراسة ، و قد بلغت أعلى قيمة لنسب العائد على حقوق الملكية في سنة 2013 ، نسبة و قدرها % 31.23

ثالثاً : اختبار الفرضيات إحصائياً (التحليل الإحصائي) :

يعتبر التحليل الإحصائي أسلوب من الأساليب الكمية المستخدمة في اختبار فرضيات الأبحاث ، و ذلك عن طريق فحص العلاقة بين المتغيرات و اختبار أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة و تفسير مدلولات مخرجات التحليل بإثبات صحة الفرضيات أو رفضها ، و من ثم تقديم النتائج و التوصيات المناسبة لمتخذي القرار و الأطراف ذات العلاقة.

أ- متغيرات الدراسة :

اخترت في هذا البحث متغيرين مستقلين للهيكل التمويلي للمصارف الإسلامية العاملة في سورية و المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لفحص أثرهم على الأداء المالي لهذه المصارف .

1- المتغيرات المستقلة الممثلة للهيكل التمويلي :

نسبة الملكية (ER) : و هي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول .

نسبة الودائع (DA) : و هي الودائع إلى إجمالي الأصول.

2 - المتغير التابع الممثل للأداء المالي :

الربحية و التي سيتم قياسها من خلال نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE).

حيث أن مدلولات هذه النسب على الشكل التالي¹:

نسبة الملكية (حقوق الملكية منسوبةً إلى إجمالي الأصول) : هي ما توفره مصادر التمويل الذاتية من أموال لامتلاك الأصول التي يستخدمها المصرف في عملياته المصرفية ، وكلما كانت النسبة مرتفعة، فإنها تدل على الاعتماد الذاتي ، وبالتالي تعتبر مؤشراً على قوة المصرف.

¹ قدوري ، أبو حمد - صاحب ، رضا - مشعل، فائق . (2005) ، إدارة المصارف ، العراق ، جامعة الموصل - ص 352

نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول : تقيس مدى الاعتماد على الودائع كحصة من التمويل الكلي و مدى أهمية الودائع في تمويل موجودات المصرف .

المتغير التابع الممثل للأداء المالي : هو الربحية ، و التي سيتم قياسها من خلال نسبة العائد على حقوق الملكية ، حيث يقيس معدل العائد على حقوق الملكية نسبة ربح المصرف إلى مجموع حقوق الملكية ، ويتم حساب هذا المعدل بقسمة صافي ربح المصرف بعد الضرائب و الفوائد على إجمالي حقوق الملكية ، و كلما ارتفع معدل العائد على حقوق الملكية دل ذلك على قوة أداء المصرف .

واستمرار ارتفاع هذا المعدل لفترة طويلة يدل على حسن إدارة المصرف ، و قد يعكس ارتفاعه أحيانا دليلا للمخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية و ذلك من خلال ميل المصرف إلى تمويل أنشطته بالديون .

ب- معادلات تحليل الانحدار الخطي :

سيتم اعتماد أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط أولاً ، و من ثم الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات البحث .

و بحسب تحليل الانحدار الخطي البسيط فإنه يتم تحديد التغير في نسبة الربحية بدلالة كل من نسبة حقوق الملكية للأصول (ER) و نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول (DA) كل على حدة . و من ثم و بحسب تحليل الانحدار الخطي المتعدد في حال توافر الشروط الخاصة به ، فإنه يتم تحديد التغير في نسبة الربحية بدلالة كل من نسبتي الملكية و نسبة إجمالي الودائع بأن واحد .

ج- اختبار فرضيات الدراسة :

تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS لفحص أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع و لمعرفة قيمة المتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة ، حيث تم استخراج 20 نسبة لكل متغير من متغيرات البحث

من واقع القوائم المالية المرحلية لفترة الدراسة عن كل بنك من البنوك الثلاثة على حدة ، و من ثم تم استخراج المتوسط الحسابي لكل نسبة و بواقع 20 نسبة ممثلة لكل متغير من متغيرات البحث عن البنوك الثلاثة معاً بغاية فحص تغيرات المتغير التابع بدلالة المتغير المستقل وفقاً لنموذج الانحدار . أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي :

1 - فحص أثر المتغير المستقل نسبة حقوق الملكية للأصول (ER) على المتغير التابع نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) لعينة البنوك الإسلامية الثلاثة وفق نموذج الانحدار الخطي البسيط . يمكن تحديد نموذج الانحدار من خلال الجدول التالي :

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	.209	.052		4.026	.001
Equity	-.638	.252	-.513	-2.534	.021

a. Dependent Variable: ROE

من الجدول Coefficients يمكننا ملاحظة أن زيادة نسبة حقوق الملكية للأصول بمقدار 1 يؤدي إلى تناقص في نسبة العائد على حقوق الملكية بمقدار 0.638 و حسب العمود الذي يحمل عنوان Sig. نلاحظ أن $P\text{-Value} = 0.021$ بالنسبة لمعلمة الميل β_1 وهي أصغر من 0.05 ، أي أنه يمكن رفض فرضية العدم بمستوى دلالة 5 % . و بالتالي فهناك أثر للمتغير المستقل المتمثل بنسبة حقوق الملكية للأصول (ER) على المتغير التابع المتمثل بنسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) .

و يمكن اختبار معنوية نموذج الانحدار من خلال جدول ANOVA ، و الذي يشير إلى إمكانية استخدام

نموذج الانحدار لشرح تغيرات المتغير التابع المتمثل بنسبة العائد على حقوق الملكية ROE :

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	.054	1	.054	6.422	.021 ^a
Residual	.151	18	.008		
Total	.205	19			

a. Predictors: (Constant), Equity

b. Dependent Variable: ROE

حسب العمود الذي يحمل عنوان Sig. نلاحظ أن $P\text{-Value} = 0.021$ و هي أصغر من 0.05

و بالتالي ، فإن المتغير المستقل (ER) يسمح لي بشرح المتغير التابع (ROE) أي أنه يؤثر فيه .

أما اختبار القوة التفسيرية لنموذج الانحدار فيتم عن طريق معامل التحديد R^2 ، و يمكن ملاحظة قيمته

من خلال جدول Model Summary :

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.513 ^a	.263	.222	.0915697

a. Predictors: (Constant), Equity

نلاحظ أن قيمة R^2 تساوي 0.263 ما يعني أن نسبة حقوق الملكية للأصول (ER) تشرح 26.30 %

من التغيرات في نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) .

2 - فحص أثر المتغير المستقل نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول (DA) على المتغير التابع نسبة

العائد على حقوق الملكية (ROE) لعينة البنوك الإسلامية الثلاثة وفق نموذج الانحدار الخطي البسيط .

يمكن تحديد نموذج الانحدار من خلال الجدول التالي :

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.096	.048		-1.983	.063
	Deposits	.628	.154	.693	4.082	.001

a. Dependent Variable: ROE

من الجدول Coefficients يمكننا ملاحظة أن زيادة نسبة الودائع إلى إجمالي للأصول بمقدار 1 يؤدي

إلى زيادة في نسبة العائد على حقوق الملكية بمقدار 0.628

و حسب العمود الذي يحمل عنوان Sig. نلاحظ أن $P\text{-Value} = 0.001$ بالنسبة لمعلمة الميل β_1 وهي

أصغر من 0.01 ، أي أنه يمكن رفض فرضية العدم بمستوى دلالة 1 % .

و بالتالي فهناك أثر للمتغير المستقل المتمثل بنسبة الودائع إلى إجمالي الأصول (DA) على المتغير

التابع المتمثل بنسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) .

و يمكن اختبار معنوية نموذج الانحدار من خلال جدول ANOVA :

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.098	1	.098	16.660	.001 ^a
	Residual	.106	18	.006		
	Total	.205	19			

a. Predictors: (Constant), Deposits

b. Dependent Variable: ROE

حسب العمود الذي يحمل عنوان Sig. نلاحظ أن $P\text{-Value} = 0.001$ و هي أصغر من 0.01

و بالتالي ، فإن المتغير المستقل (DA) يسمح لي بشرح المتغير التابع (ROE) أي أنه يؤثر فيه .

أما اختبار القوة التفسيرية لنموذج الانحدار فيتم عن طريق معامل التحديد R^2 ، و يمكن ملاحظة قيمته

من خلال جدول Model Summary :

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.693 ^a	.481	.452	.0768641

a. Predictors: (Constant), Deposits

نلاحظ أن قيمة R^2 تساوي 0.481 ما يعني أن نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول (DA) تشرح

48.10 % من التغيرات في نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) .

3 - فحص أثر المتغيرين المستقلين (DA ، ER) على المتغير التابع (ROE) وفق نموذج الانحدار

الخطي المتعدد .

لاختبار الفرضيات وفق نموذج الانحدار الخطي المتعدد يجب التأكد من توافر شرطين ، الأول هو أن تكون

البيانات موزعة بشكل طبيعي ، و الثاني أن لا تكون المتغيرات المستقلة مرتبطة مع بعضها بشكل كبير .

و يتم التأكد من تحقق الشرط الأول وفق اختبار (كولمجروف - سميرونوف) لبيان فيما إذا كانت متغيرات

الدراسة موزعة توزيعاً طبيعياً أو عشوائياً من خلال قيمة مستوى المعنوية Sig ، فإذا كانت دلالاته أقل من

5 % فهذا يعني أن البيانات موزعة بشكل عشوائي و بالتالي لا نستطيع إجراء تحليل انحدار خطي متعدد .

و يبين الجدول التالي نتائج اختبار (كولمجروف - سميرونوف) على متغيرات عينة البنوك الثلاثة :

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		Equity	Deposits	ROE
N		20	20	20
Normal Parameters ^{a,b}	Mean	.189960	.292705	.088215
	Std. Deviation	.0834762	.1146112	.1038156
Most Extreme Differences	Absolute	.217	.201	.267
	Positive	.217	.201	.267
	Negative	-.174	-.151	-.199
Kolmogorov-Smirnov Z		.970	.898	1.196
Asymp. Sig. (2-tailed)		.304	.395	.114

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

بما أن قيمة مستوى المعنوية Sig أكبر من 0.05 بالنسبة لمتغيرات الدراسة ، فهذا يعني أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي ، و بالتالي فإن الشرط الأول محقق .

و أما الشرط الثاني و هو عدم ارتباط المتغيرات المستقلة مع بعضها البعض بشكل كبير ، فيتم التحقق منه من خلال حساب معامل الارتباط بيرسون Pearson Correlation بين المتغيرات المستقلة ذات التوزيع الطبيعي .

و يكون الارتباط ذو دلالة معنوية في حال كانت قيمة P أقل من 0.01 ، و كذلك فإن قيمة معامل بيرسون كلما اقتربت من الواحد فإنها تشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرين .

و يبين الجدول التالي نتائج اختبار ارتباط المتغير المستقل الأول و هو نسبة حقوق الملكية للأصول (ER) مع المتغير المستقل الثاني و هو نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول (DA) :

Correlations

		Equity	Deposits
Equity	Pearson Correlation	1	-.767**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	20	20
Deposits	Pearson Correlation	-.767**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	20	20

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

بما أن قيمة $P < 0.001$ فهذا يعني وجود ارتباط ذو دلالة معنوية بين نسبة حقوق الملكية للأصول (ER) مع نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول (DA) .

و يشير معامل بيرسون ($r = - 0.767$) إلى وجود علاقة ارتباط قوية و سالبة بين هذين المتغيرين ، حيث أن نسبة حقوق الملكية للأصول (ER) تزيد مع تناقص نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول (DA) و بنفس الوقت ، فإن نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول (DA) تزيد مع تناقص نسبة حقوق الملكية للأصول (ER) .

و عليه ، فإنه لا يمكن استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد بسبب عدم تحقق الشرط الثاني الخاص بالارتباط الكبير بين المتغيرات المستقلة ، و بالتالي فإنه قد تم اختبار فرضيات البحث استناداً لتحليل الانحدار الخطي البسيط و الذي ثبت بموجبه صحة الفرضية الفرعية الأولى القائلة بالتالي :

❖ يؤثر الاعتماد على الودائع في الأداء المالي للمصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية .

و ذلك حين فحص أثر المتغير المستقل نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول (DA) على المتغير التابع

نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) الممثلة للأداء المالي ، و تم ملاحظة أن زيادة نسبة الودائع إلى إجمالي للأصول يؤدي إلى زيادة في نسبة العائد على حقوق الملكية .

كذلك ثبتت صحة الفرضية الفرعية الثانية القائلة بالتالي :

❖ يؤثر الاعتماد على حقوق الملكية في الأداء المالي للمصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية .

و ذلك حين فحص أثر المتغير المستقل نسبة حقوق الملكية للأصول (ER) على المتغير التابع نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) الممثلة للأداء المالي ، و تم ملاحظة أن زيادة نسبة حقوق الملكية للأصول يؤدي إلى تناقص في نسبة العائد على حقوق الملكية .

رابعاً : النتائج و التوصيات :

استناداً إلى التحليل الإحصائي و ما تم التوصل من خلاله من أثر للهيكل التمويلي على الأداء المالي للمصارف الإسلامية العاملة في سورية و المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية فإنه تم استخلاص النتائج التالية :

1- إن نسبة حقوق الملكية للأصول (ER) لها تأثير سلبي و ذو دلالة إحصائية على نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) الممثلة للأداء المالي ، وأيدت هذه النتيجة دراسة الباحثين : الحمدان ، القضاة (2013) . و التي وجدت أن نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات في المصارف الأردنية لها تأثير سلبي و ذو دلالة إحصائية على كل من نصيب السهم من الأرباح الصافية والعائد على حقوق الملكية.

و تعارضت مع دراسة (2014) SUBHI, K. & ABDEL FATTAH ALSLEHAT, Z.

و التي أظهرت نتائجها وجود أثر إيجابي لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول على أداء البنوك الإسلامية الأردنية .

و تعارضت مع دراسة الباحثين (AlKayed; L. , Zain; S , Duasa; J. (2014) و التي أظهرت نتائجها بأنه بعد ضبط العوامل البيئية للاقتصاد الكلي و هيكلية السوق المالي و نظام الضرائب فقد كان أداء البنوك الإسلامية ممثلاً بالربحية مستجيباً بشكل إيجابي للزيادة في حقوق الملكية.

2- إن نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول (DA) لها تأثير إيجابي و ذو دلالة إحصائية على نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) الممثلة للأداء المالي ، و هذا ما تمت ملاحظته من خلال التحليل المالي للحسابات الجارية في البنوك الثلاثة و من الازدياد الملحوظ و المطرد لمبالغ هذه الحسابات بسبب توافق خصائص و ميزات هذه الحسابات مع حاجات و رغبات عملاء هذه البنوك .

التوصيات :

- في ضوء الدراسة النظرية للبنوك الإسلامية العاملة في سورية و المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية و التحليل المالي و الاختبار الإحصائي لفرضيات البحث فإنه يمكن التوصية بما يلي :
- 1 - التركيز بشكل أكبر على جذب الودائع و تنميتها في البنوك الإسلامية بسبب تأثيرها الإيجابي على الربحية و بالتالي على الأداء المالي ، و ذلك من خلال التوعية المستمرة لعملاء البنك بمزايا هذه الودائع . و لكن مع ضرورة قيام البنك بالاستثمار المستمر لمبالغ هذه الودائع عبر صيغ الاستثمار الإسلامية حتى يحقق أهدافه و أهداف المتعاملين معه بأن واحد .
 - 2 - زيادة الاهتمام بشكل أكبر في مجال الخدمات التكافلية والاجتماعية مثل خدمة القرض الحسن وذلك لتناغمها مع أهداف المصارف الإسلامية.

المراجع

1 - المراجع العربية

أ - الكتب :

- 1 - القرآن الكريم .
- 2 - أبو الهول ، محي الدين يعقوب . (2012) تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية . الأردن : دار النفائس .
- 3 - خلف ، فليح حسين . (2006) البنوك الإسلامية . الأردن : عالم الكتب الحديث .
- 4 - الراوي ، خالد وهيب . (2001) إدارة العمليات المصرفية . الطبعة الأولى ، الأردن : دار المناهج للنشر والتوزيع .
- 5 - الرشيد ، أحمد فهد . (2005) عمليات التورق وتطبيقاتها الاقتصادية في المصارف الإسلامية . الأردن : دار النفائس للنشر والتوزيع .
- 6 - الرفاعي ، فادي محمد . (2004) المصارف الإسلامية . لبنان : منشورات الحلبي الحقوقية .
- 7 - رمضان البوطي ، محمد توفيق . (1998) البيوع الشائعة و أثر ضوابط المبيع على شرعيتها . سورية ، دمشق : دار الفكر .
- 8 - الزحيلي ، وهبة . (2006) قضايا الفقه و الفكر المعاصر . سورية ، دمشق : دار الفكر .
- 9 - الزحيلي ، وهبة . (2002) المعاملات المالية المعاصرة - بحوث وفتاوى وحلول . سورية ، دمشق : دار الفكر .
- 10 - السعيد ، فرحات جمعة . (2000) الأداء المالي لمنظمات الأعمال . السعودية : دار المريخ للنشر .
- 11 - السرطاوي ، فؤاد عبد اللطيف . (2006) التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص . الأردن : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .

- 12 - الشاعر، برهان محمد بدر الدين. (2004) عقد المضاربة وتوظيف الأموال . سورية ، دمشق : دار الغزالي.
- 13 - شحاتة ، حسين . (2007) أسس و نظم المحاسبة على بيع السلم و السلم الموازي. مصر ، القاهرة : جامعة الأزهر .
- 14- الشعار، محمد نضال. (2005) أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي . البحرين ، المنامة : هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية .
- 15 - الشنطي ، أيمن - شقر ، عامر. (2004) الإدارة والتحليل المالي . الأردن ، عمان : دار البداية .
- 16 - صوان ، محمود حسن . (2004) أساسيات الاقتصاد الإسلامي . الأردن ، عمان : جامعة فيلادلفيا .
- 17 - عاشور ، يوسف حسين . (2003) إدارة المصارف الإسلامية . الطبعة الثانية ، فلسطين : الجامعة الإسلامية .
- 18 - عبد الله ، خالد أمين - سعيان ، حسين سعيد. (2008) العمليات المصرفية الإسلامية والطرق المحاسبية الحديثة ، الأردن ، عمان : دار وائل للنشر .
- 19 - العجلوني ، محمد محمود. (2008) البنوك الإسلامية : أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية . الطبعة الأولى ، الأردن ، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع .
- 20 - العلي ، صالح حميد. (2005) المصارف الإسلامية والمعاملات المصرفية . سورية ، دمشق : اليمامة للطباعة والنشر .
- 21 - الغريب ، ناصر . (2002) إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي . مصر : اتحاد المصارف العربية .
- 22 - الغريب ، ناصر. (2000) أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل . الطبعة الثانية ، مصر .

- 23 - الكفراوي ، عوف محمود . (2001) البنوك الإسلامية : النقود والبنوك في النظام الإسلامي .
مصر : مركز الإسكندرية للكتاب .
- 24 - اللوزي ، أحمد - زويلف ، مهدي حسن - طراونة ، مدحت . (1997) إدارة البنوك . الأردن ،
عمان .
- 25 - محمد، إبراهيم (2007) الإدارة المالية. الأردن ، عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع.
- 26- الميداني، محمد. (2006) الإدارة التمويلية للشركات. السعودية ،الرياض : مكتبة العبيكان .
- 27 - المالقي ، عائشة الشرقاوي . (2000) ، البنوك الإسلامية : التجربة بين الفقه و القانون
و التطبيق . المغرب ، الدار البيضاء .
- 28 - ناصر ، سليمان . (2002) تطور صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية . الطبعة الأولى،
الجزائر، غرداية .
- 29 - الهيتي ، عبد الرزاق رحيم. (1998) المصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق . الأردن ،
عمان : دار أسامة .
- 30 - وهيب ، قحطان رحيم . (2006) مصادر الأموال و استخداماتها في العمل المصرفي
الإسلامي . العراق ، بغداد .

ب - المجلات و البحوث و الدوريات :

- 1- جاد ، تميم . (2004) " أدوات الاستثمار الإسلامي " ، مجلة المصارف الإسلامية ، العدد 33 ،
ص 38.
- 2 - الحمدان ، ناصر - د. القضاة ، علي . (2013) " أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الأردنية
المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية: دراسة تحليلية" ، مجلة المنارة للبحوث و الدراسات العلمية ،
العدد 4 ، المجلد 19 ، ص 159 .

3 - الدناع ، محمد خليفة . (2003) " المضاربة المشتركة في المصارف الإسلامية " ، مجلة الدراسات الإسلامية ، العدد 26 ، ص 242.

4 - الزحيلي ، محمد . (2000) " المصارف الإسلامية ودورها في التنمية والتطوير " ، مجلة الاقتصاد الإسلامي ، العدد 227 ، ص 10 .

5 - الكتاني ، عمر . (2002) " دور المصارف وشركات التمويل الإسلامية في التنمية " ، مجلة الإسلام وقضايا العصر ، ص 3-4 .

6 - نعمة ، نغم حسين - نجم ، رغد محمد . (2010) " المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي " ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، العدد 2 ، المجلد 12 ، ص 128.

ج - الندوات و المؤتمرات و الدورات :

1 - البلتاجي ، محمد . (2005) " نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية " ، الندوة الدولية ، الإمارات العربية المتحدة ، دبي : ص 2 .

2 - سعيد ، حسين - أبو العز ، علي . (2014) " كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية في الواقع و سلامة التطبيق " ، المؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية ، الأردن : الجامعة الأردنية ، كلية الشريعة ، 2014/08/07 ، ص 18-19 .

3 - سميران ، محمد علي . (2011) " وجهة نظر حول المصارف الإسلامية " ، المؤتمر الدولي للمصارف الإسلامية ، الأردن : جامعة آل البيت ، ص 3 .

4 - قنطجى ، سامر (2008) " الأساس الفني للمصارف و المؤسسات المالية الإسلامية " ، دورة في صناعة التمويل في المصارف الإسلامية ، البرنامج الثاني ، سورية ، حلب : مركز التدريب الإداري لغرفة تجارة و صناعة حلب ، ص 8 .

د - الرسائل العلمية :

- 1 - بركبية ، رتيبة. (2014) ، " تقييم أداء البنوك التقليدية و الإسلامية " ، رسالة ماجستير ، الجزائر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، ص 9 .
- 2 - شيخ عثمان ، عمر محمد فهد . (2009) " إدارة الموجودات / المطلوبات لدى المصارف التقليدية و المصارف الإسلامية - دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة " ، أطروحة دكتوراه ، سورية ، دمشق ، جامعة دمشق ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية .

هـ - النشرات :

- 1- سوق دمشق للأوراق المالية. (2014) إيضاحات تقارير مدققي الحسابات الختامية للبنوك الإسلامية العاملة في سورية ، دمشق ، سوق دمشق للأوراق المالية .
- 2 - سوق دمشق للأوراق المالية. (2010 - 2014) التقارير المالية السنوية و النصف سنوية و الربعية عن فترة البحث للبنوك الإسلامية العاملة في سورية و المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية .

و - مواقع الانترنت :

- 1 - الأبجي ، كوثر. (2016) "معايير تقييم أداء المصارف الإسلامية " ، مجلة الاقتصاد الإسلامي الالكتروني ، تاريخ الدخول للموقع الالكتروني : 2016/06/22 www.aliqtisadalislami.net
- 2 - الأمين ، فكري كباشي . (2007) " مفهوم المصرفية الإسلامية بين النظرية والتطبيق " ، شبكة المشكاة الإسلامية ، تاريخ الدخول للموقع الالكتروني : 2016/06/23 - www.meshkat.net

3 - البلتاجي ، محمد . (2014) " سلسلة صيغ التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية " ، من موقع

د. محمد البلتاجي على شبكة الانترنت ، تاريخ الدخول للموقع الالكتروني : 2016/06/22

www.beltagi.com

4 - البلتاجي ، محمد . (2014) " قياس أداء المصارف الإسلامية " ، من موقع د. محمد البلتاجي على

شبكة الانترنت ، تاريخ الدخول للموقع الالكتروني : 2016/06/27 www.beltagi.com

5 - محمد نور ، حسن بشير . (2009) " قياس الأداء المالي للمصارف " ، صحيفة سودانيل

الالكترونية ، تاريخ الدخول للموقع الالكتروني : 2016/07/15 www.sudanile.com

6 - الرباط ، عزة . " المصارف الإسلامية " ، الموسوعة العربية ، تاريخ الدخول للموقع الالكتروني :

www.arab-ency.com 2016/06/20

2 - المراجع الأجنبية

أ - المجالات و البحوث و الدوريات :

1 - Gill, A. , Biger, N. , Mathur, N.(2011) " The Effect of Capital Structure on Profitability:

Evidence from the United States " , **International Journal of Management** ,Vol. 28

Issue 4, P 3.

2 - Gupta, K. , Gupta, H. (2014)" IMPACT OF CAPITAL STRUCTURE ON FINANCIAL

PERFORMANCE IN INDIAN CONSTRUCTION COMPANIES"

International Journal of Economics, Commerce and Management ,United Kingdom

Vol. II, Issue 5., P1, <http://ijecm.co.uk/> ISSN 2348 0386.

3 - Kajananthan R, Nimalthasan P .(2013) " Capital Structure and Its Impact on Firm

Performance: A Study on Sri Lankan Listed Manufacturing Companies "

- 4 - AlKayed; L. , Zain; S , Duasa; J. (2014) , " The relationship between capital structure and performance of Islamic Banks " , **Journal of Islamic Accounting and Business Research**,Vol. 5 Iss: 2, PP.158 - 181, Emerald Group Publishing Limited.
- 5 - Meero, A .(2015) " The Relationship between Capital Structure and Performance in Gulf Countries Banks : A Comparative Study between Islamic Banks and Conventional Banks " **International Journal of Economics and Finance**; Vol. 7, No. 12, P 140
ISSN 1916-971X E- ISSN 1916-9728 , Published by Canadian Centre of Science and Education.
- 6 - Mujahid ,M.- Zuberi,M. - Rafiq,M. - Sameen, S. - Shakoor, M. (2014) " Impact of Capital Structure on Banking Performance", **Research Journal of Finance and Accounting** , (Online)Vol.5, No.19 , P 99, www.iiste.org, ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847
- 7 - SUBHI RAJHA, K. & ABDEL FATTAH ALSLEHAT, Z. (2014) " The Effect of capital structure on the performance of Islamic banks ", INTERDISCIPLINARY JOURNAL OF CONTEMPORARY RESEARCH IN BUSINESS , **Institute of Interdisciplinary Business Research** 144 ,VOL 5, NO 9, P 144

ب - الرسائل العلمية :

- 1 - ANN N. NG'ANG'A . (2013) " THE EFFECT OF FINANCIAL STRUCTURE ON THE FINANCIAL PERFORMANCE OF CONVENTIONAL AND ISLAMIC BANKS IN KENYA."
- A RESEARCH PROJECT SUBMITTED IN PARTIAL FULFILLMENT OF THE REQUIREMENTS FOR THE AWARD OF THE DEGREE OF MASTER IN BUSINESS ADMINISTRATION, UNIVERSITY OF NAIROBI

الملاحق :

البيان / النسب			المتوسط الحسابي للنسب المالية المحددة بالدراسة للمصارف الإسلامية الثلاثة
ROE	DA	ER	
0.0177	0.1913	0.1356	تقرير الربع الأول/ عام 2010
0.0005	0.1296	0.4249	تقرير النصف الأول/ عام 2010
0.0044	0.1692	0.3244	تقرير الربع الثالث/ عام 2010
0.0156	0.1828	0.2612	التقرير السنوي/ عام 2010
0.0149	0.1632	0.2401	تقرير الربع الأول/ عام 2011
0.0216	0.1705	0.2541	تقرير النصف الأول/ عام 2011
0.0382	0.1763	0.2490	تقرير الربع الثالث/ عام 2011
0.0752	0.1959	0.2182	التقرير السنوي/ عام 2011
0.0967	0.2468	0.2211	تقرير الربع الأول/ عام 2012
0.0762	0.3241	0.1681	تقرير النصف الأول/ عام 2012
0.0474	0.4331	0.1734	تقرير الربع الثالث/ عام 2012
0.0821	0.4036	0.1421	التقرير السنوي/ عام 2012
0.0534	0.4174	0.1421	تقرير الربع الأول/ عام 2013
0.3569	0.4960	0.1129	تقرير النصف الأول/ عام 2013
0.3402	0.4574	0.1264	تقرير الربع الثالث/ عام 2013
0.2247	0.3522	0.1212	التقرير السنوي/ عام 2013
0.0182	0.3221	0.1320	تقرير الربع الأول/ عام 2014
0.0449	0.3279	0.1197	تقرير النصف الأول/ عام 2014
0.0917	0.3501	0.1117	تقرير الربع الثالث/ عام 2014
0.1438	0.3446	0.1210	التقرير السنوي/ عام 2014

Student : Bassam Hakki

Study Subject : The Effect of Financial Structure on the Financial Performance of Islamic Banks listed in Damascus Securities Exchange.

Syrian Virtual University

Year : 2016

Supervised By : Dr. Ghathwan Al-Ali

Abstract

This study is set out to find the effect that financial structure has on the financial performance of Islamic banks working in Syria and listed in Damascus Securities Exchange .

Since the study society of Islamic Banks working in Syria is limited , the methodology of " Complete Census " was used .

The study relied on financial statements of Islamic bank for the period (2010-2014) ,where the Simple linear regression analysis was used through SPSS software in order to examine the study Assumptions and analyze the results.

Equity to total Assets (ER) ratio and Deposits to total Assets (DA) ratio were used as Independent variables of financial structure, and Return on Equity (ROE) ratio was used as the Dependent variable of profitability representing the financial performance.

Results of the study validated a negative significant statistical impact of (ER) ratio towards (ROE) ratio, and a positive significant statistical impact of (DA) ratio towards (ROE) ratio.

The study recommends working towards deposits enhancement and investment, as they have Positive impact on Islamic banks' Profitability .

Keywords : Financial Structure , Financial Performance of Islamic Banks , Equity to total Assets (ER) ratio , Deposits to total Assets (DA) ratio , Return on Equity (ROE) ratio.